Distribution: Restricted | EB 2003/78/R.14 | 26 March 2003
Original: English | البند 5 من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدوارة الثامنة والسبعون

روما، 9–10 أبريل/نيسان 2003

سياسة المشروعات الريفية في الصندوق

Document #: 322555
Library:DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية

المحتويات

		الصفحة
أولا –	**الأساس المنطقي: المشروعات الفردية الصغيرة والأصغر والحد من الفقر**	**1**
	ألف – دور القطاع غير الزراعي في الحد من الفقر	1
	باء – المشروعات الريفية الصغيرة والاقتصاد الريفي	2
	جيم – الصندوق والمشروعات الريفية الصغيرة	2
	دال – دور القطاع غير الزراعي مقابل الإطار الاستراتيجي للصندوق والاستراتيجيات الإقليمية	4
ثانيا –	**تنمية المشروعات الفردية الصغيرة والأصغر من أجل الفقراء في المناطق الريفية: التعريف، والدروس المستفادة، والقضايا**	**6**
	ألف – الدروس المستفادة، والقضايا المثارة في تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر	7
	باء – الحصول على الخدمات المالية	7
	جيم – الحصول على الخدمات غير المالية	9
	دال – الدخول إلى الأسواق	11
	هاء – البيئة المؤسسية المواتية	13
	واو – المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر وقضايا الجنسين	14
	زاي – المسائل الأخرى	15
ثالثا –	**التوصيات وتداعيات السياسات بالنسبة للصندوق**	**15**
	ألف – تقديم الخدمات المالية الموجهة نحو أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة	16
	باء – تقديم الخدمات غير المالية المستدامة	17
	جيم – تيسير الدخول إلى الأسواق	18
	دال – الحوار حول السياسات	18
	هاء – استراتيجية استرداد التكاليف	19
	واو – أنشطة المتابعة	19

الإطارات

1 – تحسين سبل المعيشة وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة للنساء الريفيات في الهند

2 – الأنشطة الريفية غير الزراعة في آسيا

3 – ايجـــاد تـــآزر إقليمـــي من أجل المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر: نموذج برنامج دعم المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر في أمريكا اللاتينية والكاريبي

4 – سيث بوادو، الخريج المتدرب الذي يساعده مشروع تشجيع المشروعات القروية الصغيرة في غانا

5 – طبيعة المشروعات الفردية الصغيرة في البلدان النامية

6 – الصندوق والتمويل الريفي

7 – فعالية تمويل المشروعات الصغيرة في غيرنادا

8 – مفهم مستشار الأعمال الريفية

9 – ربط أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة بالأسواق – برنامج مشروعات أصحاب الحيازات الصغيرة والتسويق في زامبيا
10 – زيادة وسائل المعيشة للمجتمعات الريفية من خلال السياحة الأيكولوجية في بيرو
11 – المشـــروعات الصغيرة، والنمو الاقتصادي، وعلاقات الأنشطة التجارية بين الريف والحضر في الصين

الشكل

1 – حافظة المشروعات الفعلية للصندوق التي بها عناصر لمشروعات ريفية صغيرة
2 – الفـــوارق بين أنشطة المشروعات الصغيرة والأصغر التي يقوم بها الرجال وتلك التي تقوم بها النساء في أمريكا اللاتينية
3 – نهج الصندوق الكلي لتنمية المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية

ملحق

نماذج لأنشطة المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر في المناطق الريفية

الذيول

I. Example of a Rural Enterprise Project developed by IFAD: the Rural Microenterprise Project, Senegal
II. Bilateral Donors Involved in the MSE Sector
III. Multilateral Donors Involved in the MSE Sector
IV. Activities Developed by International NGOs in the MSE Sector
V. IFAD's Active Portfolio of Projects with Rural Microenterprise Components

سياسة المشروعات الريفية الصغيرة في الصندوق

ملخص

أصبحت عملية الحد من الفقر في المناطق الريفية ترتبط ارتباطا متزايدا بقدرة فقراء الريف – لاسيما النساء الريفيات والشبان العاطلين أو الذين يعيشون في ظل البطالة المقنعة – على تنويع مصادر دخلهم عن طريق مشروعات غير زراعية صغيرة أو أصغر (مثل التجهيز والتجارة والتصنيع والخدمات، وغيرها). ومع ذلك، فإن أي جهد لعمل مشروعات صغيرة أو أصغر في المناطق الريفية، يتطلب استراتيجية استباقية لتقليل العقبات التي تعترض طريق الفقراء من أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة، بتزويدهم بخدمات في المجالات المتصلة بالأعمال ، وغير ذلك من الخدمات. والغرض من هذه الوثيقة التي بين أيدينا، هو المساهمة في المداولات الدائرة حول شروط وطرائق تنمية المشروعات غير الزراعية الصغيرة والأصغر بين فقراء الريف. فهذه المشروعات تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحد من الفقر الريفي عن طريق تمكين الفقراء وتعزيز منظماتهم، وبالتالي زيادة فرص دخولهم إلى الأسواق وحصولهم على المدخلات اللازمة لتنمية مشروعاتهم – مثل الموارد المالية، والتدريب لاكتساب المهارات والتكنولوجيات والمواد الخام. ويبين الجزء الأول كيف يمكن لمثل هذه المشروعات أن تحد من الفقر. ويلخص إنجازات الصندوق حتى الآن في هذا المضمار. أما الجزء الثاني فيصنف مختلف أنواع المشروعات الريفية، ويحلل القضايا الرئيسية التي تساهم في تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر، مثل: الحصول على الخدمات المالية وغير المالية، وتنمية المهارات، وإقامة صلات مع الأسواق، وخلق بيئة مؤسسية مواتية. أما الجزء الثالث فإنه يحدد عناصر سياسة الصندوق بشأن تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر، مستفيدا في ذلك من القضايا الرئيسية السابق ذكرها، في الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002–2006.

أولا – الأساس المنطقي: المشروعات الفردية الصغيرة والأصغر والحد من الفقر

ألف – دور القطاع غير الزراعي في الحد من الفقر

1 – هنالك عدة عوامل تساهم في حدوث الفقر الريفي في البلدان النامية، كتدهور البيئة الزراعية–الأيكولوجية، وانعزال المجتمعات الريفية عن الاقتصاد العام (لاسيما الأسواق)، ونقص الأصول الإنتاجية (مثل الصحة والمهارات والأرض ورأس المال)، وكلها لها تأثيرها الكبير على سبل معيشة السكان في المناطق الريفية. ونظرا لأن غالبية فقراء الريف في البلدان النامية تعمل بالزراعة، فإن دخلهم يتأثر بتقلبات المناخ وبتقلبات الأسعار الزراعية. وبما أن فقراء الريف لا يملكون طرقا أخرى لتكملة دخلهم من الزراعة أو استبداله بدخل آخر (الإطار 1)، فإن فرصهم محدودة دائما، وتقتصر عادة على بيع جهدهم للمزارعين الأغنياء. وبإمكان القطاع غير الزراعي أن يوفر مصدرا جديدا و/أو أفضل للحصول على دخل، وخاصة بالنسبة للفئة المهمشة والمحرومة من سكان الريف، مثل النساء الريفيات والشباب، والمعدمين ممن يمثلون شريحة كبيرة من عملاء الصندوق.

الإطار 1: تحسين سبل المعيشة وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة للنساء الريفيات في الهند

يقوم الصندوق والبنك الدولي – من خلال "مشروع تحسين سبل المعيشة وتنمية المشروعات الفردية الصغيرة للنساء الريفيات في الهند" – بتشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمشروعات الفردية الصغيرة للنساء الريفيات الفقيرات في ولايات بيهار وغوجارات وهاريانا وكارناتاكا، باعتبارها أدوات للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والحد من الفقر. وتتلقى النساء الريفيات تدريبا من مقدمي الخدمات المحليين (منظمات غير حكومية) من أجل تشكيل مجموعات الجهود الذاتية لزيادة ملكية الأنشطة وضمان استدامتها على المدى البعيد. وتتولى مجموعات الجهود الذاتية جمع المدخرات الصغيرة من أعضائها، وإقامة علاقات مع مؤسسات الإقراض. كما يتم تمكين النساء بتدريبهن على المهارات اللازمة للمشروعات التجارية، من أجل ضمان حسن إدارة أنشطتهن المدرة للدخل. وفي مارس/آذار 2001، وبعد انتهاء المرحلة التجريبية – كانت هناك 000 7 مجموعة من مجموعات الجهود الذاتية تعمل بالفعل، وبدأت أنشطتها لتكوين أصول للمجتمعات المحلية.

المصدرة: *تقرير الإشراف 2000*

2 – نظرا للدور الهام الذي تلعبه المرأة في الأسر الريفية الفقيرة، فإن تيسير حصولها على فرص لمشروعات فردية صغيرة في المجال غير الزراعي، لن يزيد من دخل الأسرة فحسب، بل وسيحسن أيضا من مستوى معيشة الأسرة ومن تغذيتها. فالمرأة تقدر الاحترام والمنزلة اللذين تحظى بهما عندما تزيد مساهمتها في رفع مستوى معيشة الأسرة. وهذا التمكين يترجم في أغلب الأحيان إلى زيادة ثقة المرأة في قدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات في المجتمعات المحلية. كما أن مصادر الدخل الإضافي بقدر ما تولده من فوائض مالية (مدخرات) يمكن أن تستخدم في الاستثمارات المتعلقة بالأسرة، أو الاستهلاك والتعليم والصحة. فالشبان البالغين – سواء غير الخريجين، أو صغار الخريجين في بعض البلدان – يمثلون نسبة كبيرة من هؤلاء الذين يعانون من الفقر بصورة متزايدة. ونظرا لعدم وجود ظروف اقتصادية معاونة (انخفاض النمو الاقتصادي) وكذلك خلل الأسواق القطاعية وأسواق العمل، يعجز الكثير من الشبان عن العثور على فرصة عمل ويضطرون إلى الهجرة إلى المراكز الحضرية المزدحمة بالسكان بحثا عن هذا العمل. وبالإضافة إلى خسارة رأس المال البشري الذي تسببه الهجرة إلى الخارج، فمن الملاحظ بصورة متزايدة أن

الشبان أصبحوا يمثلون موردا لم يستغل بصورة كافية يمكنه أن يساهم في حل مشكلة البطالة في المناطق الريفية (أنظر أدنـاه). وأخـيرا، فإن المشروعات الفردية الصغيرة قد توفر مصدرا جديدا وهاما يكسب منه الفقراء المعدمون دخلا، حيـث أنهم رغم التقدم الذي حدث في تنفيذ الإصلاح الزراعي في السنوات الأخيرة لم يتملكوا أراضيهم حتى الآن، لا سيما في آسيا وأمريكيا اللاتينية.

باء – المشروعات الريفية الصغيرة والاقتصاد الريفي

3 – لا شـك أن تشـجيع مجموعـات المشروعات الصغيرة والأصغر يمكن أن يفيد أيضا الاقتصاد الريفي بخلق مصادر جديدة للنمو الاقتصادي، والمساعدة في تحسين ظروف المعيشة المحلية. وإذا كان تحرير الاقتصاد في المناطق الريفـية قد خلق أسواقا جديدة لتجهيز الإنتاج الزراعي وتسويقه، وتوفير الخدمات للأسرة الريفية، فقد جلب في الوقت نفسه تحديات جديدة للنساء وغيرهن من المجموعات المحرومة. فالاستثمارات المرتبطة بأعمال التجهيز والتسويق مهمة من أجل زيادة قيمة الإنتاج الزراعي. وربما ساهمت أنشطة المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية في تحسين سبل المعيشـة في الريف بتيسير فرص حصول الأسر على الخدمات الاجتماعية وغير الزراعية الأساسية، مثل: مستلزمات الـتجارة والتسـويق، والنقل، وأعمال المعاونة والتصليح (الكهرباء، وتوصيل المياه إلى المنازل، والمعدات الزراعية)، وأعمـال الحدادة، وصناعة الطوب الآجر، ومراكز الأعمال الصغيرة، وخدمات الهاتف في الريف، والمخابز الصغيرة، الـخ... فسـكان الريف يفتقدون هذه الخدمات عادة، نظرا لقلة الوسطاء التجاريين الراغبين في الاستثمار في المناطق الريفية. وفي أغلب الحالات لا يتم إشباع طلب المجتمعات الريفية بصورة كافية (الإطار 2).

الإطار 2: الأنشطة الريفية غير الزراعية في آسيا

أكدت الدراسة التي أجراها المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية على مشروعات الصندوق في بنغلاديش والهند والفلبين، أهمية الأنشـطة الريفـية غـير الزراعـية في الاقتصاد الريفي، نظرا لكثافة السكان، وقلة الموارد من الأراضي، وانخفاض الإنتاجية الزراعـية. وبالنسـبة للعمالة، كان الاقتصاد غير الزراعي يستوعب ما بين 20% و 50% من مجموع الأيدي العاملة في إقليم آسـيا، كمـا أن المسـوحات الميدانية تبين أن الدخل من الأعمال غير الزراعية يزيد عادة بنسبة تتراوح بين 5% و 10% عن الأعمـال الزراعية في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الريفي غير الزراعي يتشابه إلى حد كبير من بلد إلى آخـر. فالأنشـطة الخدمـية هي السائدة في بلدان جنوب آسيا ذات الدخل المنخفض، يليها الصناعات التحويلية والتجارة، وهما نشاطان لهما نفس الأهمية التي للأنشطة الخدمية في بلدان شرق آسيا.

المصـدر: *فـرص التنمـية فـي القطاع غير الزراعي: استعراض القضايا والخيارات في آسيا، المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، 2001*

جيم – الصندوق والمشروعات الريفية الصغيرة

4 – مـنذ إنشاء الصندوق وهو ينظر إلى تنمية المشروعات الريفية الصغيرة في المجالات غير الزراعية كوسيلة لتحسـين معيشـة سـكان الـريف وتمكين النساء الريفيات. ولذا شكلت مساعدة المستفيدين في إقامة مشروعات فردية صـغيرة، جزءا كبيرا من أنشطة الصندوق في مجال الإقراض. واتضح من استعراض داخلي أجراه الصندوق في عام 2001، أنـه خلال 22 عاما، نفذ الصندوق نحو 60 مشروعا أو أجزاء من مشاريع تهدف إلى مساندة مشروعات فردية صغيرة في المناطق الريفية. أما الآن، فإن استثمارات الصندوق الفعلية في مجال المشروعات الريفية الفردية الصغيرة،

تتركز أساسا في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفي أوروبا الشرقية (حيث 38.2% من حافظة المشروعات تنطوي على أنشطة تتعلق بالمشروعات الفردية الصغيرة والأصغر)، يليها مباشرة إقليم آسيا والمحيط الهادي (33%)، ثم أمريكا اللاتينية والكاريبي (32.4%)، وأفريقيا الشرقية والجنوبية (18.7%). أما إقليم أفريقيا الغربية والوسطى فيحظى بأقل عدد من أنشطة هذا النوع من المشروعات (11.9%) (الشكل1).

الشكل 1: حافظة المشروعات الفعلية للصندوق التي بها
عناصر لمشروعات ريفية صغيرة
(حتى يناير/كانون الثاني 2002)

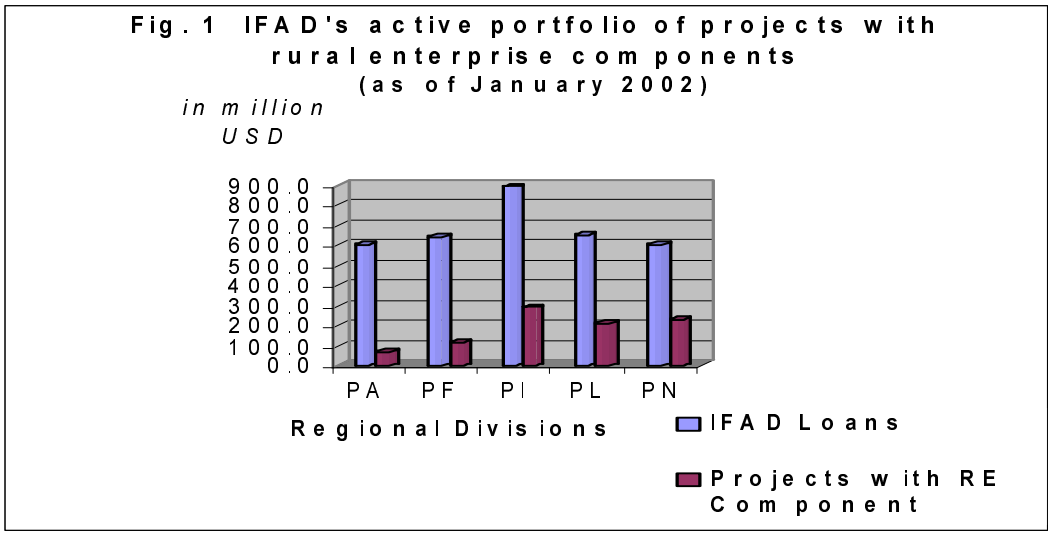

PA – شعبة أفريقيا الأولى
PF – شعبة أفريقيا الثانية
PI – شعبة آسيا والمحيط الهادي
PL – شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي
PN – شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

5 – ظل الصندوق يشجع دائما المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر في إطار عناصر – أو عناصر فرعية – محددة في مشروعات التنمية الريفية. ففي عام 1994، صمم الصندوق للمرة الأولى مشروعا بتكلفة 5.4 مليون دولار أمريكي للمشروعات الفردية الريفية الصغيرة (في رواندا)، كان مخصصا بأكمله لتشجيع المشروعات الريفية الصغيرة. وتلا ذلك عشرة مشروعات أخرى: ثلاثة في أفريقيا الغربية والوسطى (بوركينا فاصو، وغانا والسنغال)، وواحد في آسيا (الفلبين). وواحد في أوروبا الشرقية (جمهورية مولدوفا)، وخمسة في أمريكا اللاتينية والكاريبي (كولومبيا، ودومينيكا وغرينادا، وبيرو، وسانت لوشيا). وإذا كان الهدف الأساسي للمشروعات التي ينفذها الصندوق في الآونة الأخيرة من أجل المشروعات الريفية الصغيرة هو زيادة الدخل وتحسين سبل المعيشة في الريف، فإن هذه التدخلات جربت أيضا نهجا جمعت بين تقديم الخدمات المالية وغير المالية لأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة، بمن فيهم النساء. وتطور الهدف ليصبح بناء قاعدة معارف مؤسسية بأفضل الأساليب وأنسبها، وبالمنهجيات والأدوات التي لها فعاليتها التكاليفية التي تستهدف مساندة المشروعات الصغيرة والأصغر بغرض تكرارها في أماكن أخرى. ومنذ عام

1994، استخدم التمويل من برنامج منح المساعدة التقنية، ومن برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية، لمساندة عمليات الإقراض ومصاحبتها، عن طريق الأنشطة المتصلة بتشجيع المشروعات الريفية الصغيرة (دعم المجتمعات الريفية، والحصول على التكنولوجيا، والمنهجيات، والأدوات المالية – الإطار 3).

الإطار 3: إيجاد تآزر إقليمي من أجل المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر: نموذج برنامج دعم المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر في أمريكا اللاتينية والكاريبي

أدت الصعوبات المشتركة التي تعترض تنمية المشروعات الريفية الصغيرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى إقناع الصندوق بضرورة تنفيذ هذا البرنامج – وهو برنامج مبتكر يهدف إلى دعم المشروعات التي يمولها الصندوق في الإقليم – من أجل وضع المنهجيات والأدوات اللازمة للتغلب على هذه الصعوبات. ويشترك مع الصندوق في تمويل هذا البرنامج، معهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الزراعة. وقد ركز البرنامج في مرحلته الأولى (1999–2002) على: (i) نشر معلومات ومعارف جديدة عن تكوين المشروعات الريفية الصغيرة؛ (ii) تدريب موظفي مشروعات الصندوق وأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة على الأساليب المتعلقة بالتجارة (إدارة الأعمال وتسويق المنتجات) على أساس الطلب؛ (iii) توفير المساعدة التقنية للمسائل التقنية والإدارية والتسويقية. وينبغي تعزيز هذه الأهداف في المرحلة الثانية من البرنامج التي ستركز بقدر أكبر على دخول المشروعات الريفية الصغيرة إلى الأسواق، وعلى بناء القدرات وإقامة المؤسسات (دعم الرابطات التجارية والمؤسسات القطرية الصغيرة التي تقدم خدمات الدعم).

المصدر: تقرير صياغة المرحلة الثانية من برنامج دعم المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر في أمريكا اللاتينية والكاريبي، سبتمبر/أيلول 2002.

دال– دور القطاع غير الزراعي مقابل الإطار الاستراتيجي للصندوق والاستراتيجيات الإقليمية

6 – يحدد الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002–2006 ثلاثة مجالات للتدخل والتغيير لها أهميتها في تحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية" في المناطق الريفية: تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم، وتحسين المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية المنتجة والتكنولوجيا، وزيادة فرص الحصول على الأصول المالية والدخول إلى الأسواق. فتشجيع المجموعات المستدامة من المشروعات الصغيرة والأصغر في المناطق الريفية هو إحدى طرق تحقيق هذه الأهداف، حيث أنها تساهم في الحد من الفقر عن طريق تمكين الفقراء ومنظماتهم.

7 – ودور القطاع غير الزراعي في الحد من الفقر وتحسين سبل معيشة فقراء الريف، هو أحد النقاط الرئيسية في الاستراتيجيات الإقليمية للصندوق. ففي إقليم آسيا والمحيط الهادي، حيث يتركز أغلب فقراء العالم البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة، وحيث مازال سكان الريف يشكلون أكثر من 50% من مجموع السكان، يمثل القطاع غير الزراعي في الريف مصدرا هاما لدخل النساء ولعملهن، ولصغار المزارعين والعمال المعدمين والفقراء. وقد أدت الدروس المستفادة من إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث فقراء الريف يضمون فيما بينهم السكان الأصليين والنساء والرعاة وأصحاب الحيازات الصغيرة، ومزارعي الكفاف والمزارعين المعدمين، والعمال الريفيين العاملين بأجر وصيادي الأسماك

الحرفيين، أدت بالصندوق إلى تبني استراتيجية "ذات شعبتين" في المناطق الريفية، وهي استراتيجية تقوم على تحسين الإنتاج الزراعي، جنبا إلى جنب مع تنمية المشروعات الفردية والصناعات الزراعية الصغيرة. وكانت هذه التنمية أسهل منها في أي إقليم آخر بفضل التكامل الشديد بين المناطق الحضرية والريفية، ووجود مراكز ريفية صغيرة بها أسواق لمنتجات أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة. أما بالنسبة لإقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، فرغم التحرير السريع للاقتصاد وكثرة فرص الأعمال الفردية والجماعية، فإن العزلة تعتبر عنصرا هاما في الفقر الريفي. كما إن زيادة فرص الدخول إلى الأسواق والحصول على المدخلات (بما فيها التكنولوجيا) والمخرجات، وعلى المهارات والخدمات الاستشارية في مجال الأعمال، تعتبر هي الأخرى عناصر لتمكين فقراء الريف من القيام بنشاط اقتصادي، ومساعدتهم على تحمل مشكلات السوق، والتغلب على الفقر، وتحسين مستوى معيشتهم.

8 - وفي إقليم أفريقيا الغربية والوسطى، كانت فرص العمل والدخل في القطاع غير الزراعي في الريف تمثل 36% في المتوسط من المجموع. وترتبط أنشطة قطاع الأعمال بالزراعة عادة، مثل تجهيز الأغذية وتسويقها، وأعمال الإنشاءات، وإصلاح الأدوات والآلات الزراعية. وبالنسبة للأقاليم الأخرى، فان صعوبة استغلال مناخ قطاع الأعمال غير الزراعي في المناطق الريفية, يرتبط بوجود حواجز كثيرة حول هذا القطاع، بالإضافة إلى رأس المال البشري والاجتماعي المحدود وقلة فرص الدخول إلى الأسواق، وعدم وجود ائتمان بالنسبة لرؤوس الأموال العاملة أو الاستثمارية، بالإضافة إلى ضعف البنى الأساسية. ومع ذلك، فإن الأسر تشارك في الأنشطة الريفية غير الزراعية لعدة أسباب، مثل احتمال ارتفاع العائد مقارنة بالزراعة، وزيادة التدفق النقدي، وتوزيع استراتيجيات المخاطر، لا سيما في المناطق الحدية شديدة المخاطر، مثل منطقة السهل. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، تزداد صعوبة استيعاب قطاع الزراعة للأيدي العاملة الجديدة بفعل القدرة المحدودة للقطاع الحضري على استيعاب الأعداد المتزايدة من الشبان الريفيين المهاجرين. وفي هذا المجال، يمكن لتنمية الأنشطة غير الزراعية أن تساهم في تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة.

9 - وفي إقليم أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا[1]، خلق التحول نحو اقتصاديات السوق فرصا جديدة للتنمية وللاستثمارات الخاصة. ولكن، عدم وجود دعم مؤسسي، وعدم كفاءة الأسواق باستمرار، مصحوبا بصغر مساحات المزارع، يعني أن أعدادا متزايدة من سكان الريفي يضطرون لكسب قدر كبير من دخلهم من أنشطة غير زراعية.

[1] بلدان رابطة الدول المستقلة حديثا التي تستفيد من قروض الصندوق، هي البانيا، وأرمينيا، واذربيجان، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي هذه البلدان يعتبر مزارعو المرتفعات والمناطق الجبلية، والعاملون الريفيون بأجر، والنساء الريفيات، والمسنين، والاقليات العرقية، هم أشد فئات السكان فقرا.

الإطار 4: سيث بوادو، الخريج المتدرب الذي يساعده مشروع تشجيع المشروعات القروية الصغيرة في غانا

ولد سيث في تيكيمان في شهر مايو/أيار 1975 كواحد من 11 ابنا. ودخل المدرسة في عام 1981، ولكنه تركها عام 1992 بسبب دخول والده في نزاعات قضائية حول الأرض، استنزفت أموال الأسرة. وبعد أن انقطع عن الدراسة، بدأ في أعمال الفلاحة، فزرع اليام والموز الأفريقي والذرة. ولكنه لم يستطع أن يوفر الكثير من نشاطه الزراعي، حيث أن جزءا مما يربحه كان يذهب لتعليم أخوته وأخواته الأصغر منه. وفي عام 1996 قرر سيث أن يتعلم حرفة، فانتظم في دورة لتعلم صناعة اللحام في تيكيمان ضمن برنامج للتلمذة الصناعية في مشروع لتشجيع المشروعات الصغيرة، حيث كان يحصل على مساعدة مالية من هذا المشروع الذي كان يضم سبعة أشخاص آخرين، ولكنه كان الوحيد بينهم الذي يتقاضى مساعدة من المشروع. وكما قال هو: "كنت فخورا جدا لأنني الوحيد بين أقراني الذي يحصل على مساعدة، فبدون هذه المساعدة كان من المستحيل أن احصل على هذا التدريب، ولكنت مثل أصدقائي: أهيم على وجهي دون حرفة مطلوبة". وأكمل سيث دورته التدريبية على أعمال اللحام في مارس/آذار 2000. وبالمبلغ الذي تقاضاه من المشروع وهو 000 150 سيدى والمبلغ الآخر الذي أدخره، وهو 000 100 سيدى، شارك زميل له في الدورة وافتتحا ورشة في كشك صغير اشترياه لصناعة دفايات الفحم ونوافذ مضادة للسرقات وأدوات زراعية، وغيرها. ولا ينوي سيث أو شريكه طلب قرض من أي مصرف، بل سيعملان بجد لادخار بعض المال وتوسيع ورشتهما، لأنه كما قال سيث: "إذا بدأت حياتك مدينا، ولم تكن حريصا، فستعيش باقي العمر مدينا".

المصدر: مشروع تشجيع المشروعات الصغيرة، تقرير تقييم منتصف المدة، الصندوق، سبتمبر/أيلول 2002.

ثانيا – تنمية المشروعات الفردية الصغيرة والأصغر من أجل الفقراء في المناطق الريفية: التعريف، والدروس المستفادة، والقضايا

10 – في البلدان النامية، يمكن أن تعتبر المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر هي الأنشطة الصغيرة التي تبدأ بصورة فردية أو جماعية مع اتصالها الوثيق بالزراعة. ولا تحتاج هذه الأنشطة عادة إلا إلى أصول محدودة، وقد يكون بها قدر ضئيل من القدرة على إدارة الأعمال والحصول على خدمات دعم لهذه الأعمال (خدمات مالية وغير مالية)، والدخول إلى الأسواق، وقد لا يكون لديها أي قدر من ذلك، ومع ذلك، فإن هذه الأعمال تدر دخلا وتحقق ربحا وتتيح عملا. ويحتوي الإطار 5 على تعريفات لثلاثة مستويات من المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر.

الإطار 5: طبيعة المشروعات الفردية الصغيرة في البلدان النامية

يمكن تمييز ثلاثة أنماط من "نماذج المشروعات الصغيرة"، هي:

الأنشطة السابقة على المشروعات الصغيرة: وهي الأنشطة التي تعرف عادة باسم الأنشطة المولدة للدخل (مثل الحرف البسيطة والتجارة الصغيرة، الخ)، وهي تعتمد على السكان من ذوي المعرفة المحدودة بالمبادئ الأساسية للأنشطة التجارية والذين يفتقرون إلى الأصول الأساسية، وفي مقدمتها راس المال العامل، لكي ينموا مشروعاتهم الصغيرة. والأنشطة السابقة على المشروعات الصغيرة تكون في أغلبها مبادرات فردية يعمل فيها صاحبها بمفرده. وقد يعاد استثمار جزء من الأرباح في النشاط نفسه، وان كانت تفيد أساسا كدخل إضافي. والعادة أن تقوم النساء بمثل هذه الأنشطة نظرا لضيق وقتهن وقلة الأصول التي يمتلكنها، مما لا يسمح لهن بالقيام بمشروعات فردية تتطلب تفرغا طول الوقت.

المشروعات الأصغر: وتعرف بأنها أنشطة شبه هيكلية، بما فيها الأصول الثابتة المحدودة (معدات جديدة أو مستعملة) وربما مكان مادي (مطحن صغير مثلا) وتطبق بعض مبادئ الإدارة الأساسية.

المشـــروعات الصـــغيرة: وهي مشروعات هيكلية لها عادة أسواقها المحددة بدقة، ومكانها المادي، وحجم مبيعات مقبول، وبعض الخبرة بالأعمال التجارية، وإمكانية حصولها باستمرار على خدمات استشارية تجارية على أساس السوق (مقابل رسوم)، مع وجود عـــدد من الموظفين طول الوقت أو لبعض الوقت. وربما كان للمشروعات الصغيرة وضعا قانونيا وحسابا مصرفيا أيضا. ويجوز أيضا تطبيق المعايير المحاسبية والقواعد المالية (مثل الاهتلاك) على الأصول الثابتة، مثل الآلات والمركبات وغيرها.

وهذه الفئات ليست "مغلقة"، وإنما تمثل مراحل التطور التي يرجح أن يمر بها أي مشروع صغير، ابتداء من المرحلة غير الرسمية (الأنشطة السابقة على المشروع)، إلى المرحلة الرسمية أو شبه الرسمية (المشروع الصغير)

المصدر: الصندوق و Liedholm and Mead (1995)

ألف – الدروس المستفادة والقضايا المثارة في تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر

11 – كقـــاعدة عامـــة، يواجه الفقراء الريفيون والمجموعات المعرضة للخطر، عقبات تحد من قدراتهم الاجتماعية والاقتصـــادية. وهـــي عقـــبات تؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات، وخاصة عندما تتعلق هذه المعاملات بتنمية أنشطة أصـــحاب المشـــروعات الفردية الصغيرة. وتؤكد الدروس المستفادة من المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر[2] التي نفـــذت مؤخـــرا، أن تشـــجيع أنشطة أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة والمستدامة، هو مشكلة متعددة الوجوه لها أبعادهـــا المؤسســـية المهمة، الأمر الذي قد يستلزم إنشاء مؤسسات مخصصة لدعم المشروعات الصغيرة والأصغر أو تعزيز المؤسسات القائمة التي تقدم الخدمات المالية والمشورة في مجال الأعمال، والبنى الأساسية للأسواق، الخ.. وإذا كـــان للمؤسســـات المرتـــبطة بالمشـــروعات الفردية الصغيرة أن تعتمد على نفسها، فإن الأمر سيحتاج إلى التزامات ماليـــة/تقنـــية طويلة الأجل من جانب جميع أصحاب الشأن (الحكومات، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، ومقدمـــو الخدمات، وغيرهم). وسنتناول فيما يلي بعض القضايا المرتبطة بتنمية المشروعات الريفية الفردية الصغيرة، مثل الحصول على الخدمات المالية وغير المالية، والدخول إلى الأسواق، وخلق بيئة مؤسسية مواتية.

باء – الحصول على الخدمات المالية

12 – لا شـــك أن إتاحة الفرصة للحصول على الخدمات المالية المناسبة هي أحد العناصر الهامة لإقامة مجموعات من المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية (أنظر الإطار 6). وإذا كان إنشاء مؤسسات لتمويل المشروعات الصغيرة قـــد زاد مـــن فرص تمويل أنشطة أصحاب هذه المشروعات، فإن إقراضهم يكون صعبا في أغلب الأحيان بسبب نقص المـــوارد. وفـــي معظـــم الـــبلدان، تأتي موارد إقراض مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة من المدخرات وودائع الحســـابات الجارية. ومعنى ارتفاع تكاليف تعبئة المدخرات الصغيرة وضرورة الالتزام باللوائح الرسمية، أن مؤسسات

[2] وعلى الأخص مشروع غانا لمساندة المشروعات الفردية الصغيرة في الريف (أنجزت المرحلة الأولى منه في أغسطس/آب 2000) ومشروع الفلبين لتمويل المشروعات الريفية الصغيرة (أنجزت المرحلة الأولى منه في يونيو/حزيران 2002).

تمويـــل المشروعات الصغيرة ستعمل أساسا في تقديم قروض قصيرة الأجل وقروض لرأس المال العامل بأسعار فائدة مرتفعة حتى تستطيع أن تغطي تكاليف تشغيلها.

الإطار 6: الصندوق والتمويل الريفي

يعتبر الصندوق تشجيع نظم التمويل المستدام في المناطق الريفية شرطا أساسيا للحد من الفقر الريفي. وترتكز السياسة التي يتبعها لتشـــجيع نظم التمويل المفصلة بحسب احتياجات الفقراء في المناطق الريفية على أربعة محاور أساسية، هي: (i) إقامة مؤسسات ريفـــية مســـتدامة للـــتمويل تصل إلى فقراء الريف، (ii) الاستعانة بشراكة أصحاب الشأن، بمن فيهم الفقراء، في تطوير التمويل الريفي، (iii) إقامة بنية أساسية متنوعة للتمويل الريفي، (iv) تشجيع قيام بيئة مواتية من السياسات والنظم. ففي عام 2000 كانت حافظة المشروعات الفعلية التي تحتوي على عناصر للتمويل الريفي أو عناصر لتمويل المشروعات الصغيرة، تبلغ 247 1 مليون دولار أمريكي.

المصدر: أدوات القرار في التمويل الريفي، الصندوق، ديسمبر/كانون الأول 2002.

13 – ومـــثل هذه الفائدة المرتفعة لا تناسب عادة أنشطة المشروعات الصغيرة التي قد تحتاج إلى استثمارات كبيرة والـــى فـــترات طويلـــة لاستهلاك الدين. وربما أمكن التغلب على نقص الموارد اللازمة لإقراض المشروعات الريفية الصـــغيرة بزيادة التعاون مع المصارف التجارية، بما فيها مصارف التنمية، وقطاع تمويل المشروعات الصغيرة. وفي بعـــض الـــبلدان النامـــية، أصبح من السهل الآن إقامة شراكة بين المصارف التجارية ومؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة بعد إضفاء الصفة المؤسسية على قطاع تمويل المشروعات الصغيرة.

14 – ومن الممكن تشجيع التعاون بين مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمصارف التجارية/مصارف التنمية، عـــن طريق آليات ضمان تهدف إلى تعبئة الموارد لتنمية المشروعات الفردية الصغيرة. وربما أمكن أيضا زيادة فرص الفقـــراء مـــن أصحاب المشروعات الصغيرة – لا سيما النساء – في الحصول على الخدمات المالية، عن طريق إيجاد أفكار مالية مبتكرة موجهة نحو المشروعات الفردية الصغيرة. وفي هذا المجال، ربما كان التمويل الايجاري و/أو خطط ضـــمان الجهـــود الذاتية هي الأنسب في تمويل المشروعات الريفية الصغيرة (الإطار 7)، عندما يتبين أن رأس المال المشترك/رأسمال الأسهم معرض للخطر بسبب افتقاره إلى الوضع القانوني.

الإطار 7: فعالية تمويل المشروعات الصغيرة في غرينادا

كقـــاعدة عامة، لا ترغب المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في غرينادا في تحمل المخاطر المرتبطة بأصحاب المشروعات الصـــغيرة التـــي لا تملـــك رؤوس أموال كبيرة، وتفتقر إلى الخبرة التجارية والأنشطة المبتكرة. ويقوم الصندوق – عن طريق مشـــروعه الخـــاص بالمشـــروعات الريفية الصغيرة – بتقديم المساعدة إلى القطاع المالي المحلي في غرينادا لزيادة قدرته على الـــتمويل الموجهـــة إلى المشروعات الصغيرة. وقد استخدمت لهذا الغرض ثلاث أدوات جديدة (i) اعتماد تجريبي لاستثمارات رأســـمالية لتجربة تمويل رؤوس أموال المشروعات الصالحة؛ (ii) خطة لضمان القروض تغطي 75% على الأكثر من الأجزاء غـــير المضمونة من الديون التي تقدمها المؤسسات المالية؛ (iii) صندوق ائتماني. وسوف تقوم المصارف التجارية بإدارة خطة ضمان القروض والصندوق الائتماني.

المصدر: *تقرير الصياغة لمشروع تشجيع المشروعات الريفية الصغيرة في غرينادا. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2000*

جيم – الحصول على الخدمات غير المالية

15 – أدت الدروس المستفادة من طرق تنمية المشروعات الأصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان الناشئة، كما حددتها لجنة الجهات المانحة المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة[3] إلى تطبيق مصطلحات "مزدوجة الأبعاد". فإذا كان تحسين فرص حصول أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة على الخدمات المالية يمثل "البعد الأول"، فان حصولهم على الخدمات غير المالية، يمثل حينئذ "البعد الثاني". وتشمل الخدمات غير المالية عادة الخدمات/الأنشطة التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

- **التدريب على المشروعات التجارية**، مثل بناء المعرفة بالمبادئ والأساليب الأولية للتجارة؛
- **إدارة الأعمال**، أي خدمات المحاسبة ومسك الدفاتر، مثل إدارة تدفق النقدية، وتحسين قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة على إدارة أنشطتهم على المدى الطويل؛
- **خدمات السوق**، أي معلومات السوق (دراسات) والتدريب والتيسير (علاقات مع التجار)؛
- **الحصول على تكنولوجيات تتسم بالفعالية التكاليفية، والتدريب المهني/التكنولوجي**؛
- **تخطيط الأعمال**، أي تحليل مقترحات الاستثمار، وخاصة مقترحات التمويل لآجال محددة، وتقدير جدواها من الناحيتين المالية والتقنية، والاتصال بالمؤسسات المالية من أجل متطلبات التمويل؛
- **تقدير جودة المنتجات وتجهيزها** (شروط معايير الجودة)[4]

16 – الغرض من هذا النهج الكلي لتنمية المشروعات الصغيرة، القائم على تقديم الخدمات المالية وغير المالية مجانا، هو المساهمة في ضمان زيادة الاستثمارات (لجنة الجهات المانحة المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 2001). كما أن دور الخدمات غير المالية هو زيادة تأثير الخدمات المالية في المناطق الريفية عن طريق تعزيز قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة على حسن استخدام قروضهم (مرحلة ما بعد الاستثمار)، والمساهمة بذلك في تحسين سجلات تسديدهم لهذه القروض إلى المؤسسات المالية (الإطار 3). ورغم الأوضاع المختلفة للمشروعات الصغيرة والأصغر قبل تنفيذها، فإن لها عند استهلالها متطلبات مماثلة للعمليات الصغيرة والمتوسطة، وإن اختلفت أولوياتها أحيانا. وبناء على ذلك، لا ينبغي أن تقدم الخدمات غير المالية بناء على "خطة مسبقة" وإنما ينبغي أن تفصل بحيث تحل

[3] تتكون عضوية لجنة الجهات المانحة المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة – التي أنشئت عام 1979 من ممثلي الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف. وهدف اللجنة هو تشجيع البحوث واقتسام المعرفة بشأن طرق تحسين التركيبة المؤسسية للمشروعات الصغيرة في البلدان النامية والبلدان الناشئة. وفي عام 1996، أوكلت اللجنة إلى فريق من الخبراء الاستشاريين الدوليين مهمة إجراء دراسة عن العقبات الهيكلية التي تعترض تنمية المشروعات التجارية في البلدان النامية. وأكدت التوصيات التي استخلصت من عدد من دراسات الحالة في عدة أقطار، ضرورة تعزيز الخدمات التي تقدم لدعم المشروعات التجارية، لاسيما الخدمات غير المالية، من أجل دعم تنمية المشروعات التجارية. وقد أفضى ذلك إلى ظهور مفهوم "خدمات تنمية المشروعات التجارية"، الذي أصبح منتشرا في أغلب المطبوعات ليدل على الخدمات غير المالية المتعلقة بالمشروعات التجارية.

[4] يمكن زيادة تقديم الخدمات غير المالية – لاسيما للنساء الريفيات – باستثمارات غير تجارية في رأس المال البشري (مشروعات المياه والطاقة البديلة، والمشاتل، ومراكز الاجتماعات/العمل، والتدريب على القراءة والكتابة، الخ..)

العقـبات والمشـكلات التـي تواجـه المشروعات الصغيرة والأصغر. ثم أنه نظرا لأن المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر تكون في بدايتها ضعيفة في النواحي التقنية والتنظيمية والمالية. فإنها ستستفيد من أي تدريب تحصل عليه إلى أن تكتسـب المعرفة والاستقلالية المطلوبة وتكتسب الثقة الكافية لإدارة أعمالها بصورة مستدامة. ولكن الذي يحدث في أغلـب البلدان النامية هو أن الفقراء من أصحاب المشروعات الصغيرة الجديدة – سواء في الريف أم في الحضر – لا يحصـلون على خدمات جيدة من حيث فرص الحصول على استشارات تتعلق بالأعمال غير المالية (سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص).

17 – وفـي كثـير مـن الأحيان يؤدي ارتفاع تكاليف تقديم خدمات دعم الأعمال في المناطق الريفية – لاسيما في المـناطق النائـية والشحيحة السكان – إلى الإجحاف بالمشروعات الريفية الصغيرة. وإذا كان لسكان الريف الفقراء أن يتغلـبوا علـى هـذه المشـكلات، فـإنهم سـيحتاجون إلى خدمات استشارية في مجال الأعمال من جانب المؤسسات العامة/الخاصة، أو من جانب المنظمات غير الحكومية التي تستطيع أن تقوم بدور موردي الخدمات المحليين وأن تصل بنشاطها إلى المناطق الريفية الفقيرة. ومع ذلك، فإن نقص مثل هذه القدرة في المناطق الريفية قد يستدعي استراتيجيات مخصصـة لبـناء القـدرات تسعى إلى تقديم خدمات استشارية للأعمال الريفية، من أجل مساندة مجموعة المشروعات الصـغيرة والأصغر. فإقامة القدرات الاستشارية للمشروعات المستدامة الموجهة نحو الفقراء من أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة، هو أمر حيوي لضمان نجاح المشروعات الريفية الصغيرة، فالدعم اللوجستي من موردي الخدمات في القطـاع العام/الخاص، قد يتوقف بمجرد توقف مثل هذه الخدمات الاستشارية، وما لم تكن هناك آليات انتقالية موجودة بالفعل أثناء تنفيذ المشروع تصبح أي إنجازات تقنية أو مؤسسية معرضة للضياع.

18 – وفـي هذا الإطار، ربما كان بمقدور شبكات الخبراء الاستشاريين في مجال الأنشطة الريفية[5] أن يساعدوا في حـل المشـكلات المـتعلقة باستدامة المشروعات/البرامج في المدى البعيد، وإلغائها بالتدريج. ففي بعض البلدان يسهل تشـكيل مـثل هـذه الشبكات بفضل توافر خريجي الجامعات الذين لا يعملون أو ممن يقومون بأعمال بسيطة، والذين يشـاركون بصـورة محـدودة عادة في الاقتصاد الريفي. ونظرا لارتفاع مستوى تعليم هؤلاء الخريجين، فإن بإمكانهم توسـيع نطاق الخدمات التجارية لتصل إلى المناطق الريفية وبأسعار معقولة، كما أن بإمكان شبكات الخبراء المحلية أن تسـاهم فـي ضـمان توصيل رسائل تقنية أفضل، مثل الدروس الآتية من الميدان التي تبين أن أصحاب المشروعات الصغيرة والأصغر في المناطق الريفية – لاسيما تلك التي تديرها النساء – تعطي اهتماما كبيرا للرسائل الآتية من أناس من قوميات مماثلة أو من ذوي الأصول العرقية المشابهة (الإطار 8).

[5] يقـوم الصندوق أيضا بتجربة حلول بديلة "موجهة نحو المؤسسات" في غانا ورومانيا من أجل التوسع في توصيل الخدمات غير المالية إلى أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة عن طريق مراكز تنمية الأعمال في المناطق الريفية، وفي غانا، تم ربط هذه المراكز التي تمول من مشـروع الصـندوق لتشـجيع المشروعات الريفية الصغيرة بالشبكة الوطنية لمراكز تنمية الأعمال التي تعمل بتنسيق من المجلس الوطني للصـناعات الصـغيرة والتـي تمولها الحكومة. أما في رومانيا، فإن المراكز التجريبية لتنمية الأعمال التي يساندها الصندوق، فعبارة عن مؤسسات مخصصة تقدم الخدمات على أساس تجاري.

الإطار 8 : مفهوم مستشار الأعمال الريفية

مفهوم مستشار الأعمال الريفية هو أنه بمثابة وسيط للخدمات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة. فالفقراء من أصحاب المشروعات الصغيرة يتطلعون إلى كفاءات خارجية تسهل لهم الحصول على خدمات دعم لأعمالهم المختلفة لكي تساعدهم في بدء هذه الأعمال واستقرارها، بما في ذلك خدمات دخولهم إلى الأسواق. وفي هذا المجال، فإن دور المستشار هو الإصغاء إلى أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة ومساعدتهم في التوصل إلى حلول لها. وعليه أن يساعدهم أيضا في توقع المشكلات المرتبطة بنشاطهم. ومن أهم وظائف مثل هؤلاء المستشارين أن يكونوا حلقة اتصال بين المؤسسات المالية الريفية وأصحاب المشروعات الريفية الصغيرة، لاسيما في فرز مقترحات الاستثمار.وأخيرا، فإن بإمكان هؤلاء المستشارين ربط المشروعات الصغيرة والأصغر بالأسواق، سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق خدمات متخصصة تتعلق بالأسواق.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

دال – الدخول إلى الأسواق

19 – يتوقف نجاح أي مشروع ريفي صغير على وجود منافذ تجارية له بصورة مستدامة. فالأسواق المحلية والقطرية وأسواق التصدير (الإقليمية أو الدولية) بإمكانها أن توفر منافذ لتصريف إنتاج المشروعات الصغيرة والأصغر.

20 – وفيما يتعلق بالأسواق المحلية المحتملة، ورغم القدرة الشرائية المحدودة فيها، فإن سكان الريف يعتبرون زبائن محتملين للمنتجات المتوافرة في المناطق الريفية، وإن كانت هذه المنتجات تباع في أغلب الأحيان بأسعار ليست بمتناول أيديهم. لذا، لابد من وجود أسواق استراتيجية مناسبة للمنتجات البديلة ذات الجودة المقبولة التي تصنعها المشروعات الصغيرة والأصغر. وربما أمكن أيضا بيع منتجات حرفية من هذه المشروعات في الأسواق القطرية أو الإقليمية أو الدولية. وبفضل التقدم الذي حدث في عولمة الأسواق ومجال الاتصالات، فقد أصبح لدى البلدان النامية الآن فرصا أكبر في الحصول على معلومات الأسواق، وبالتالي معرفة ما هو متاح منها (للمنسوجات، والسجاد، والمربات، والفواكه المجففة، الخ.). ومع ذلك فإن الأسواق القطرية والدولية بها درجة عالية من المنافسة، وتشترط عادة معايير مشددة بالنسبة للجودة. ورغم ضخامة هذه الأسواق، فمازال سكان الريف الفقراء يجدون صعوبة في الدخول إليها لبيع منتجاتهم الزراعية وغير الزراعية. وهناك سببان لهذه الصعوبات عادة هما:

- عدم وجود البنية الأساسية المرتبطة بالأسواق (وخاصة الطرق الريفية)، وهو ما يتسبب في زيادة تكاليف النقل، بل ويصعب مهمة التجار في الوصول إلى سكان المناطق الريفية، وبالتالي يضعف من قدرة هؤلاء الأخيرين على المساومة؛

- نقص الخبرات المناسبة، ونقص المعلومات والخدمات المرتبطة بالأسواق، التي يمكن أن تسمح للفقراء من أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة بالمنافسة في الأسواق.

21 – وتساهم خدمات معلومات الأسواق في تقليل تكاليف المعاملات بالنسبة لأصحاب المشروعات الريفية الصغيرة عند الدخول إلى الأسواق. فالخدمات الأساسية لدعم عملية التسويق تشمل دراسة الأسواق، وفرص الحصول على

معلومـــات عـــن الأسعار والأسواق، وتيسير عملية التسويق (مثل الاتصالات والعلاقات بين المنتجين والمشترين). أما فـــرص إيجاد أسواق مناسبة فكثيرا ما تتعرض للفشل بسبب القدرة المحدودة لأسواق الريف. وحيث أن زيادة المنافسة بيـــن أصحاب المشروعات الصغيرة قد تؤدي إلى تشبع السوق، فإن أصحاب هذه المشروعات يعتمدون على معلومات الســـوق للاسترشـــاد بها في قراراتهم عند إقامة مثل هذه المشروعات. وبالإمكان تقديم هذه الخدمات بصورة مؤقتة أو مستمرة، اعتمادا على نوعية الأسواق التي نتحدث عنها. ولا شك أن تمكين أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة من الفقراء عن طريق إكسابهم المهارات المناسبة، قد يؤدي بدوره إلى تحسين موقفهم في مواجهة مشكلات السوق، ويوجد فرصـــا جديدة للعمل، جنبا إلى جنب مع "سلسلة التسويق" (النقل، ومشروعات التجهيز/التسويق، وغيرها). ومن النقاط التـــي تركـــز عليها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عملها المتعلق بالمشروعات الصغيرة والأصغر، يرتبط بعمليات التسويق وتكنولوجيات ما بعد الحصاد (أنظر الذيل الثالث).

الإطار 9: ربط أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة بالأسواق _ برنامج مشروعات أصحاب الحيازات الصغيرة والتسويق في زامبيا

تـــم تصـــميم هذا البرنامج الذي يموله الصندوق استجابة لحاجة حكومة زامبيا إلى مساندة عمليات الاتجار بالمنتجات الزراعية لأصـــحاب الحـــيازات الصـــغيرة. ومـــن بيـــن أهـــداف البرنامج: إقامة شبكة تنافسية تتسم بالكفاءة من مشروعات الصناعات الزراعية/التجارة التي تخدم أصحاب الحيازات الصغيرة، واكتساب قدرات على الحوار حول الشؤون القانونية والسياسات. ومن بيـــن الأنشـــطة المتعلقة بزيادة الصلات بالأسواق في المناطق التي ينفذ فيها البرنامج: تحسين الطرق الفرعية، ومساندة وسطاء التسويق من أصحاب الحيازات الصغيرة، ودعم تنويع الأسواق، ودعم التشريعات والسياسات والمؤسسات بهدف تشجيع قيام بيئة مواتية من السياسات لأصحاب الحيازات الصغيرة ووسطاء التسويق، وتوفير معلومات عن الأسواق.

المصدر: تقرير الصياغة، 1999

22- وللتغلـــب علـــى مشـــكلة فرص التسويق المحدودة في المناطق الريفية، قد يستلزم الأمر وضع إستراتيجيات اســـتباقية لبحوث التسويق بحسب الجنسين، تهدف إلى إيجاد أفكار مبتكرة للتسويق. فالبلدان النامية التي تتمتع بوفرة في مواردهـــا الطبيعـــية، قـــد تخلق السياحة الموجهة نحو الأعمال أسواقا مناسبة لأصحاب المشروعات الريفية الصغيرة (آشلي، 2000) وتضيف قيمة إلى الحرف المحلية (الحدادة والنجارة وصناعة الأثاث المحلي، الخ .) (الإطار 10).

الإطار 10: زيادة وسائل المعيشة للمجتمعات الريفية من خلال السياحة الأيكولوجية في بيرو

يســـاند الصندوق – عن طريق برنامجه للتعاون الموسع مع المنظمات غير الحكومية – منظمة غير حكومية في بيرو، تعمل في تنفيذ مشروع تشاركي رائد موجه نحو المجتمعات الريفية الفقيرة في سان مارتين دي بوراس. فهذه المجتمعات تعيش بالقرب من الموقـــع الأثـــري المعروف باسم كولارو ميوك (وتعني حرفيا "حجر من القمر" في كوتشوا) في منطقة كوزكو. ويحتوي الموقع علـــى إمكانـــيات هائلـــة لتحسين معيشة المجتمعات المحلية الموجودة فيه. وفي هذا الإطار – إلى جانب إصلاح الموقع (بتثبيت المصـــاطب) – فـــإن المنظمة غير الحكومية تقدم خدمات لدعم الأنشطة التجارية بهدف تحسين الصناعات اليدوية التي تقوم بها النســـاء، ومساعدة السكان على إقامة محال سياحية صغيرة تقدم أطعمة من تلك التي تشتهر بها منطقة الأنديز، والتي يزرعونها فـــي حدائق منازلهم. وأخيرا، ولكي تتملك هذه المجتمعات الريفية الموارد الأثرية والطبيعية، يجري الآن تدريب أفراد مختارين لكي يصبحوا مرشدين سياحيين.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هاء – البيئة المؤسسية المواتية

23 – في كثير من البلدان النامية، رافقت عملية التحرر الاقتصادي إصلاحات هيكلية بغرض خلق بيئة مواتية أمام أنشطة أصحاب المشروعات الصغيرة والقطاع الخاص، حيث كان الهدف هو زيادة مستوى الاستثمارات – المحلية والأجنبية على السواء – من أجل تحقيق النمو المستدام. وكان من بين ما عالجته هذه الإصلاحات، طرق تحسين الأعمال والبيئة القانونية، مثل: الإجراءات القانونية والإدارية لإقامة المنشآت التجارية، وتصميم سياسات داعمة لأصحاب المشروعات الصغيرة (إصلاحات مالية، وسياسات لتدريب العاملين في المؤسسات الصغيرة، والتغييرات في البنية الأساسية لخدمات المعلومات عن الأسواق، والنهوض بمهنة الاستشارات التجارية، وإقامة مشروعات مالية متوسطة الحجم). وفي أغلب الحالات شكلت مجموعات عمل أو اتخذت تدابير مخصصة للإشراف على هذه الإصلاحات بدعم من الوكالات المانحة، وعلى الأخص فيما يتعلق بالسياسات الداعمة للقطاع الخاص.

24 – ورغم ذلك، فمن الملاحظ بصورة متزايدة أن مثل هذه السياسات قلما أعطت انتباها كافيا للمسائل المتعلقة بتطوير القطاع الخاص والمشروعات الريفية الصغيرة. ونظرا للجو المعادي الذي يواجهه أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة – والذي يتجسد أساسا في عدم اليقين والحواجز القوية التي تعترض بدء هذه المشروعات – فلابد من دعم الأنشطة الصغيرة التي يقوم بها القطاع الخاص في المناطق الريفية بسياسات وإجراءات تهدف إلى دعم تنمية مجموعات المشروعات الصغيرة والأصغر، كوسيلة للحد من الفقر الريفي. وقد يلعب ذلك دورا متزايدا في استراتيجيات الحد من الفقر. ولا شك أن إقامة اقتصاد زراعي قوي قادر على زيادة دخل الريفيين ويتصدر التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية (تجارة المستلزمات، وتسويق المخرجات، والخدمات المالية الزراعية، والآلات الزراعية، الخ..) هي إحدى أهم عناصر سياسات تشجيع المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر. ومن بين الإجراءات الأخرى الممكنة، إتباع سياسات مالية وقانونية خاصة بأصحاب المشروعات الفردية الصغيرة في المناطق الريفية، وإتباع سياسات لدعم الأنشطة التجارية بين الريف والحضر (الإطار11).

الإطار 11: المشروعات الصغيرة، والنمو الاقتصادي، وعلاقات الأنشطة التجارية بين الريف والحضر في الصين.

تعطي الصين نموذجا رائعا لكيفية مساهمة السياسات الطوعية العامة القائمة على الاستثمارات في رأس المال البشري (التعليم الابتدائي والثانوي، والتدريب المهني) والبنية الأساسية الريفية (الاتصالات والنقل) مع الصلات المناسبة في مجال الأنشطة التجارية، في إقامة مجموعات من المشروعات الفردية الصغيرة في المناطق الريفية. فقد ارتبط التصنيع الريفي في الصين ارتباطا وثيقا بالصناعة في الحضر من حيث الإنتاج، والتكنولوجيا، والمرافق، والعمال، وعلى الأخص في المراحل المبكرة من التنمية. فهناك مجموعات معينة من الصناعات الريفية تسمى مشروعات القرى والمراكز واتفاقيات عقود من الباطن تشمل توريد المدخلات (معدات رخيصة أو مستعملة) وشراء الإنتاج، أبرمت مع المصانع الأكبر حجما في المدن. وتمت خصصة قطاع مشروعات القرى والمراكز في عام 1984، وكان تأثيره على الاقتصاد الريفي في الصين هائلا. ففي خلال الفترة الواقعة بين عامي 1984– 1995، زادت قيمة الناتج الإجمالي لمشروعات القرى والمراكز (بأسعار 1985) 13 مرة، أي بمعدل نمو سنوي قدره 24.1% في المتوسط. ولعب هذا القطاع دورا هاما في استيعاب فائض الأيدي العاملة الريفية نتيجة زيادة إنتاجية العامل في الزراعة، كما حقق رواجا بفعل نمو دخل الريفيين وزيادة الطلب في المناطق الريفية. وزاد عدد الأيدي العاملة في هذا القطاع من 52.1 مليون نسمة إلى 128.6 مليون نسمة. وكان لمشروعات القرى والمراكز تأثيرها الهام على الاقتصاد الصيني برمته، حيث أنه ساهم بنسبة 25% في الناتج المحلي الإجمالي عام 1995. وإذا كان قطاع مشروعات القرى والمراكز سيواجه

تحديات متزايدة، وعلى الأخص بالنسبة للعولمة، فإنه يعطي مثالا حيا على أن استراتيجية التنمية الريفية التي تركز على القطاع غير الزراعي، يمكن أن تحدث تغييرا كبيرا في تركيبة الاقتصاد الوطني.

المصدر: تقدير الفقر الريفي في آسيا والمحيط الهادي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (يناير/كانون الثاني 2002)

25 - نظرا للعلاقة الوثيقة بين تطوير البنية الأساسية وتشجيع أنشطة المشروعات الصغيرة، فإن السياسات المتعلقة بالمشروعات الريفية الصغيرة والأصغر ينبغي تعزيزها بسياسات لتطوير البنية الأساسية الريفية. وينبغي أن تهتم الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية المتعلقة بالمشروعات الريفية الصغيرة والأصغر اهتماما أساسيا بإصلاح وتحديث شبكة الطرق الريفية من أجل تحسين الاتصال بالأسواق، وأن يشمل ذلك برامج لكهربة الريف كشرط أساسي لتنمية المؤسسات المحلية و/أو الأنشطة التجارية التي تقدم خدماتها إلى أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة (مثل المراكز التجارية الصغيرة متعددة الأغراض في المناطق الريفية).

26 - وهناك بعد هام آخر للبيئة المواتية يتعلق بتيسير الحوار البناء بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وغيرها من أصحاب الشأن المعنيين، وهم: الحكومات، والمؤسسات المالية، ومقدمي الخدمات التجارية (من القطاعين العام والخاص)، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، وغيرها. وفي بعض البلدان، قد يستفيد مثل هذا الحوار من المنتديات الدائمة أو شبه الدائمة التي يناقش فيها أصحاب الشأن مدى التقدم المحرز في تحديد أطر مؤسسية للمشروعات الصغيرة والأصغر. وهناك مؤسسات معينة، مثل اتحادات الأنشطة التجارية الريفية وغيرها من المجموعات المناصرة للفقراء و/أو الأفراد الذين يمثلون مصالح المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر، ينبغي تمكينها من القيام بدور نشط في وضع مثل هذه الأطر.

واو - المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر وقضايا الجنسين

27 - تدير المرأة أغلب المشروعات التجارية الصغيرة الناجحة في البلدان النامية. ومع ذلك، فإن هناك طرقا عديدة لزيادة فرص دخول المرأة إلى الأسواق، وجعل نشاطها أكثر فعالية. ففي البداية، لابد أن تركز أطر السياسات المناسبة على إزالة أي عقبات أمام قيام المرأة الريفية بأنشطة المشروعات الصغيرة والأصغر. وثانيا، لابد من استمرار توافر خدمات التدريب وغيرها من خدمات دعم المشروعات التجارية الصغيرة أمام المرأة، مع مراعاة ضيق وقتها وقلة تعليمها (أنظر الشكل 2). وهو ما يستدعي تحرير المرأة لكي تشارك في أنشطة المشروعات الصغيرة، التي تزيد من فرص حصولها على تكنولوجيات سبل المعيشة المحسنة (مثل التكنولوجيات المعتمدة على الطاقة الشمسية أو المشروعات المحسنة لتوزيع المياه) بل والتي تؤدي أيضا إلى زيادة المشاركة في الأعمال المنزلية. ومن تجربة الصندوق، فإن هذا المطلب الأخير يحدث أحيانا نتيجة زيادة الاعتراف بالدور الاقتصادي الهام للمرأة ومساهمتها الاجتماعية في رفاهية الأسرة والمجتمع المحلي. ولا شك أن زيادة نشاط المرأة في المشروعات الصغيرة بتوفير تكنولوجيات جديدة لها، يلقى صعوبات جمة، حيث أن الرجل يستولي على النشاط في أغلب الأحيان بمجرد أن يصبح مربحا. ولذا ينبغي مراعاة حماية مكاسب المرأة من مشروعاتها الصغيرة في أي إجراء يتخذ لتنمية المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر.

الشكل 2: الفوارق بين أنشطة المشروعات الصغيرة والأصغر التي يقوم بها الرجال وتلك التي تقوم بها النساء في أمريكا اللاتينية

الفوارق	أنشطة النساء	أنشطة الرجال
الحماس لبدء أنشطة مشروعات صغيرة	الحاجة إلى تحقيق إنجاز إشباع الرغبة في العمل الحاجة الاقتصادية أن تكون "رئيسة" نفسها	الحاجة إلى تحقيق إنجاز "الرغبة في تسيير الأمور سيرا حسنا" التحكم في الموارد والأصول أن يكون "رئيس" نفسه
استراتيجيات تنمية المشروعات الصغيرة	التنويع الأفقي	النمو الرأسي
النواحي النفسية	عدم الثقة بالنفس الخوف من النجاح الاعتماد على شبكات عديدة تتعلق بنمو المشروع تشمل مجموعات نسائية	الخوف من فشل المشروع استخدام الخدمات الاستشارية الخارجية بكثرة
رأس المال الأولي	ممتلكات شخصية ومدخرات	قروض (من المصارف والأقارب والأصدقاء) ومصادر أخرى للاستثمار
نوع المشروع الصغير	خدمات (بيع وتجارة ومسائل متعلقة بالتعليم) أو صناعات منزلية	مشروعات صناعية و/أو مشروعات قائمة على التكنولوجيات (أنشطة خارج المنازل)
إدارة الأعمال	نقص القدرة التقنية خبرة محدودة بإدارة الموارد البشرية خبرة محدودة بالإدارة المالية تعليم محدود	نقص المادة الخام والمستلزمات المادية والخبرة بالتنظيم قدرة محدودة على الإدارة قدرة محدودة على التسويق

زاي – المسائل الأخرى

28 – ينبغي أن يغطي الحوار حول السياسات مسألتين فرعيتين هامتين ترتبطان بتشجيع المشروعات الصغيرة والأصغر في البلدان النامية، وهما: وضع نهاية لاستخدام عمالة الأطفال في المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر، وتشجيع المنتجات وعمليات التصنيع التي تحافظ على البيئة في مثل هذه المشروعات.

29 – وباعتبارها أدوات للتغيير، فإن الخدمات الاستشارية ومؤسسات الاستشارات التجارية ينبغي أن تكون جاهزة لتوعية سكان الريف وأصحاب المشروعات الصغيرة المحتملين وأعضاء هذه المؤسسات أنفسهم، بضرورة احترام القيم والمعايير المرتبطة بأنشطتهم التجارية.

ثالثا – التوصيات وتداعيات السياسات بالنسبة للصندوق

30 – يتجلى النهج الذي يتبعه الصندوق في تشجيع المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر في تقليله من الصعوبات وعدم التناسق الحاليين اللذين يمنعان فقراء الريف من الاستثمار في أنشطة المشروعات الصغيرة والأصغر كوسيلة لتنويع دخولهم، والحصول على فرصة عمل، والحد من فقرهم، وتحسين معيشتهم. ولهذا الغرض، فإن الصندوق يفضل

نهجـــا كليا (أنظر الشكل 3) الذي يسهل حصول الفقراء من أصحاب المشروعات الصغيرة على مختلف خدمات الدعم الموجهـــة نحـــو المنظمات الأهلية (الخدمات المالية وغير المالية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالأسواق) التي يقدمها القطـــاع العـــام أو الخـــاص. وحيـــث أن الصندوق يركـــز على تمكين الفقراء في أشد المناطـــق الريفية فقرا، فإن الـــبرنامج ســـيعنى أساســـا في مثل هذه المناطق بالأنشطة الصغيرة (السابقة على المشروعات والمشروعات الأصغر) (أنظر الإطار 5).

31 – ينوي الصندوق أيضا الاستثمار في إقامة بيئة مواتية من السياسات لتشجيع المشروعات الصغيرة والأصغر في المناطق الريفية، تنفذ كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

الشكل 3: نهج الصندوق الكلي لتنمية المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية

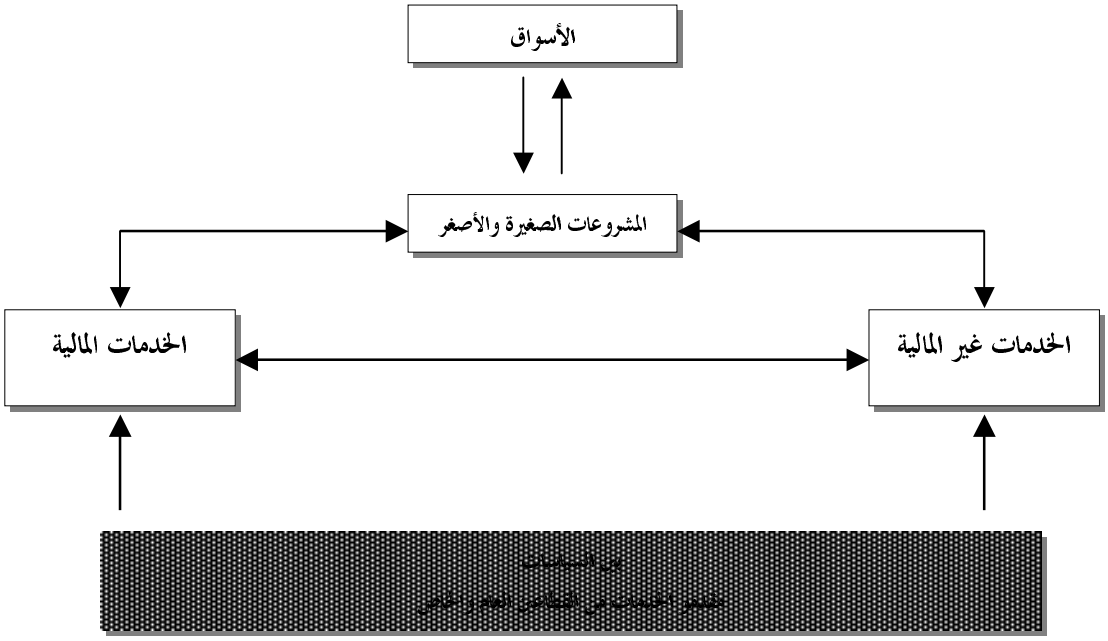

ألف – تقديم الخدمات المالية الموجهة نحو أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة

32 – يعتـــبر تقديـــم خدمات مالية مناسبة (رأس المال العامل والقروض متوسطة الأجل للاستثمارات الضخمة في مجـــال التكنولوجـــيا) إلـــى أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة والأصغر، جزءا مكملا للدعم الذي يقدم إلى برامج وسياســـات تشـــجيع المشـــروعات الريفـــية الصغيرة والأصغر. والهدف المحدد الذي سيتبعه الصندوق هو زيادة عدد المؤسســـات المالـــية فـــي المـــناطق الريفية – بما في ذلك المؤسسات التجارية للتمويل الريفي أو لتمويل المشروعات الصـــغيرة، كما جاء في *أدوات القرار للتمويل الريفي* (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2002). وسوف يتسنى ذلك بزيادة الوسائل المالية وغير المالية لدى الوسطاء لزيادة مشاركتهم مع أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة. وسوف يـــتراوح الدعـــم الممكن من جانب الصندوق بين إقامة صناديق لتنمية المشروعات الصغيرة للقروض متوسطة الأجل

و/أو آليات للضمان تهدف إلى الحد من المخاطر التي تتحملها المؤسسات المالية التي تتعامل بصورة مباشرة مع أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة، وبين رأس مال المساهمين. كما سيسعى الصندوق إلى تشجيع الشراكات بين المصارف التجارية وبين المؤسسات المالية الريفية، خاصة لأغراض التمويل. وسيبذل أقصى جهد لتجربة حلول مبتكرة لتمويل المشروعات الصغيرة، مثل رأس المال المشترك ورأس المال البداية، وخطط تأجير المعدات الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يسعى الصندوق إلى زيادة الشراكات الجغرافية والتقنية فيما بين المشروعات، مركزا بصورة أساسية على التمويل الريفي وعلى المشروعات التي لها علاقة بتنمية المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر.

باء – تقديم الخدمات غير المالية المستدامة

33 – تتوقف الاستراتيجية التي يتبعها الصندوق لزيادة وصول الخدمات التجارية الاستشارية إلى الفقراء من أصحاب المشروعات الصغيرة على بناء و/أو تعزيز القدرات على تقديم الاستشارات التجارية في المناطق الريفية عن طريق المنظمات غير الحكومية والخدمات العامة/الخاصة. والهدف هنا هو تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر على أساس مستدام، بناء على تحديد وفهم احتياجات الفقراء من أصحاب المشروعات الصغيرة وتقديم استجابات مناسبة في حينها، سواء عن طريق المشروعات أو مقدمي الخدمات (مثل المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الريفية، والجامعات، والرابطات التجارية، الخ.). يمكن أن يتحقق ذلك بزيادة القدرة المؤسسية للمؤسسات الاستشارية الموجودة بالفعل في المناطق الريفية (مثل مراكز تنمية الأعمال أو غيرها من مقدمي الخدمات في القطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، الخ.)، وتعزيز أو إقامة قدرات استشارية أهلية ريفية (إقامة شبكات للخبراء في المشروعات التجارية الريفية – بما في ذلك خبيرات من النساء – عن طريق إقامة القدرات، والتدريب، ونقل الخبرات). وفي بعض البلدان، قد يشكل ذلك عنصرا لتنمية المجتمعات المحلية وتعزيز المؤسسات.

34 – يتكون نمط الخدمات التي ستقدم مما يلي:

- **التدريب على المشروعات الفردية الصغيرة** _ ينبغي تمكين أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة عن طريق التدريب الموجه توجيها جيدا (التدريب التجاري) لزيادة قدرتهم على إدارة أعمالهم. ولابد من إيلاء اهتمام خاص بزيادة المعرفة بالشروط الأساسية للمشروعات الصغيرة والصعوبات التي تواجهها. وسوف يتحقق ذلك من خلال برامج للتدريب على المشروعات الصغيرة أو غير ذلك من التدريب الموجه نحو الأنشطة التجارية، داخل مشروعات الصندوق أو عن طريق أنشطة مرتبطة بها، مثل تخطيط الأعمال، وإدارة التدفق النقدي كوسيلة للاستقلال المالي الذاتي، ومبادئ تسويق الإنتاج وجودته، الخ.

- **التدريب المهني والحصول على التكنولوجيا** – سيعتبر التدريب المهني والحصول على تكنولوجيا صالحة للفقراء وتحقق فعالية تكاليفية حجر الزاوية في دعم المشروعات الفردية الصغيرة في المناطق الريفية. وسيسعى الصندوق عن طريق مشروعاته وأنشطته إلى تحسين الكفاءة المهنية لأصحاب المشروعات الصغيرة المحتملة. وسوف يتحقق ذلك من خلال:

  – الاستفادة المكثفة من برامج التدريب المهني (بما في ذلك التدريب على التلمذة الصناعية لصغار الريفيين، والتدريب أثناء العمل)؛

- زيـــادة فرص الحصول على معلومات عن التكنولوجيات التي تلبي احتياجات الفقراء من أصحاب المشـــروعات الفـــردية الصغيرة. وسوف يدعم المشروع أنشطة التعديل والصناعات التحويلية من خـــلال مـــرافق وأدوات معينة، ومن خلال المؤسسات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية العاملة في البحوث التكنولوجية المساندة للفقراء والموجهة نحو الأنشطة التجارية.

جيم – تيسير الدخول إلى الأسواق

35 – لا شـــك أن تحديد الأسواق سيكون معيارا هاما في تشجيع المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر. وبمساعدة الخدمـــات الاستشارية التجارية الريفية، سيكون هدف الصندوق الخاص بزيادة فرص الدخول إلى الأسواق في المناطق الريفـــية هو ربط أصحاب المشروعات الصغيرة والأصغر بالأسواق القائمة وكذلك تحديد فرص الأسواق الجديدة (بما فـــي ذلك الأنشطة غير التقليدية مثل السياحة الأيكولوجية). وسيبذل أقصى جهد لتعزيز الصلات بالأسواق عن طريق تحســـين الصـــلات التجارية بين الريف والحضر، والاتصالات بين المنتجين والمشترين المحتملين، وتمكين الرابطات الريفـــية والـــتجارية والمجتمعات المحلية والتعاونيات بحيث تستطيع كلها أن تقدم خدمات إلى أعضائها وعملائها، وأن تطـــور خدمـــات متخصصة لدعم الأسواق عند الحاجة (معلومات الأسواق والتدريب، وتحديد معايير جودة المنتجات، الخ.).

دال – الحوار حول السياسات

36 – إن وضـــع إطار للبيئة المؤسسية وآلية السياسات التجارية للمشروعات الريفية الصغيرة والأصغر، هو خطوة هامة بالنسبة للصندوق. ولهذا الغرض، فإن أنشطة الصندوق في هذا المجال ستركز على ما يلي:

- دعـــم الحـــوار حـــول السياسات بين جميع أصحاب الشأن المعنيين (السلطات الحكومية، والمؤسسات المالية، ورابطـــات المشـــروعات الصـــغيرة، ومقدمي الخدمات، الخ.) عن طريق دعم منتديات الحوار مثل عمليات استراتيجية الحد من الفقر، وأفرقة المهام المخصصة للمشروعات الصغيرة والأصغر، وغيرها من مجموعات العمل المؤسسية. والهدف هنا هو النهوض بفعالية المشروعات الصغيرة والأصغر في برامج مساندة الحد من الفقر؛

- تشـــجيع إقامـــة رابطات أهلية للمشروعات الصغيرة في المناطق الريفية – بما في ذلك الرابطات النسائية – وتـــزويد ممثليها بالخبرات التقنية اللازمة والخبرات في مجال السياسات لكي يحافظوا على مصالح الأعضاء أثـــناء وضـــع سياســـات للمشـــروعات الريفية الصغيرة والأصغر. وسيعتمد الصندوق وهو يقوم بذلك على مجموعة من الأدوات المالية (المنح والقروض والتمويل المشترك) والشراكات (مع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية الريفية، والإدارات الحكومية، والجهات المانحة). كما سيسعى إلى ضمان المرونة في مدد القروض من أجل أن تتحول هذه المنظمات الأهلية إلى أن تعتمد على نفسها وتحظى بالاعتراف القانوني؛

- دعـــم الحكومـــات والســـلطات المـــنظمة للقطاع في إدخال إصلاحات على أطر السياسات والأطر المؤسسية للمشـــروعات الريفية الصغيرة والأصغر، بما في ذلك إجراءات وتدابير محددة تهدف إلى منع استخدام عمالة

الأطفال في المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر، وحماية البيئة والموارد الطبيعية. وسوف يتحقق ذلك بنشر المعلومات وتعريف صناع السياسات بأفضل الأساليب، عن طريق دراسات وحلقات عمل وحلقات تدارس، أو بتقديم مساعدات تقنية وغيرها من وسائل الدعم للجهات المؤسسية الفاعلة المعنية بهذا الموضوع.

37 - وسيناقش الصندوق أيضا إمكانية تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في حواره مع أصحاب الشأن. فقد تسهل مثل هذه الشراكات تطوير المشروعات الصغيرة والأصغر من خلال إبرام عقود من الباطن بين القطاعين العام والخاص لتقديم خدمات الدعم التجاري في المناطق الريفية.

هاء - استراتيجية استرداد التكاليف

38 - نظرا للأصول المالية المحدودة لدى أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة والأصغر، فإنهم قد يجدوا صعوبة في تسديد قيمة الخدمة (أو الخدمات) التي يحصلون عليها. وبناء على ذلك فإن الصندوق قد يدعم في البداية تكاليف التشغيل المرتبطة بتنفيذ خدمات الدعم التجاري في المناطق الريفية، لا سيما في المناطق المعزولة، على أن يقلل هذا الدعم تدريجيا أثناء دورة المشروع. وينوي الصندوق تطبيق الأساليب الجيدة الحالية على استرداد التكاليف، من أجل ضمان تنمية القدرات الاستشارية التجارية المستدامة في المناطق الريفية[6].

واو- أنشطة المتابعة

39 - تصف الوثيقة الحالية الوضع الجاري لمعارف مجتمع المانحين، بمن فيهم الصندوق والعاملين في مجال التنمية، بتنمية المشروعات الصغيرة والأصغر في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فما زالت هناك حاجة مستمرة إلى مواصلة وضع سياسات وآليات وأدوات لتلبية احتياجات الأنماط المختلفة من أصحاب المشروعات الصغيرة الفقراء. وينوي الصندوق تنقيح المبادئ السابق ذكرها، في إطار تطويره لإستراتيجيات إقليمية ووضع وثائق للفرص الاستراتيجية القطرية، تعكس مختلف الفرص والصعوبات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة والأصغر في البلدان الشريكة.

40 - والمجلس التنفيذي مدعو إلى دراسة التوصيات في مجال السياسات من أجل سياسة المشروعات الريفية في الصندوق كما جاءت في القسم الثالث من هذه الوثيقة، والموافقة على التوصيات.

[6] أكدت المسوحات الميدانية الأخيرة أن أصحاب المشروعات الصغيرة على استعداد لتسديد قيمة خدمات دعم تجارية مختارة، إذا كانت هذه الخدمات مفصلة بحيث تناسب إحتياجاتهم (Downing.2001)

ملحق

نماذج لأنشطة المشروعات الريفية الصغيرة والأصغر

في المناطق الريفية

المشروعات الزراعية الصغيرة والأصغر

- تجهيز اللحوم ومنتجاتها (الجلود الكبيرة والصغيرة، والمدابغ الحرفية الصغيرة، وصناعة الجبن، الخ.)
- تجهيز الأسماك وتسويقها (التجفيف، والتدخين، والتمليح)
- التصنيع (الطحن، والمربات، والمخللات، والعصائر، والعسل، وصناعة البيرة، واستخلاص الزيوت).
- المشروعات الصغيرة للتسويق الزراعي (الرابطات/المجموعات).
- بيع المستلزمات الزراعية (المواد الكيماوية وغير الكيماوية).
- صناعة المعدات الزراعية (العربات، والمعدات الزراعية وغيرها).
- المنتجات الحرجية غير الخشبية.

المشروعات غير الزراعية الصغيرة والأصغر.

- صناعة الطوب الآجر
- صناعة الفحم النباتي
- النقل إلى الأسواق
- النقل العام
- المحال الريفية الصغيرة (للأغذية وغيرها)
- المطاعم الريفية
- المخابز الصغيرة
- ورش الإصلاح (لمختلف الأشياء)
- المراكز التجارية الصغيرة
- الحدادون وورش المعادن
- ورش النجارة
- الأشغال اليدوية (الحياكة، وصناعة السلال، وصناعة الملابس، الخ.)
- الباتيك، والدباغة، والصباغة.
- محال صغيرة (السياحة الأيكولوجية)
- جولات سياحية ومرشدون سياحيون (السياحة الأيكولوجية)

APPENDIX I

EXAMPLE OF A RURAL ENTERPRISE PROJECT DEVELOPED BY IFAD: THE RURAL MICRO-ENTERPRISES PROJECT, SENEGAL

1. The Rural Micro-enterprises Project (RMEP), which started up in 1995, was one of the first IFAD interventions to focus on small and medium enterprise (SME) development, with equal emphasis on financial and non-financial services. Three decentralized regional offices (ROs) were placed under the administrative supervision of the Ministry of Agriculture and staffed with coordinators and marketing specialists who supervised a number of village-based multi-purpose specialists (MPSs). These offices were charged with facilitating rural entrepreneurs' access to markets and eliminating constraints on the sale of products. The role of these decentralized staff was to detect business opportunities in their areas of intervention and help small entrepreneurs to clarify their business concepts and/or finalize their investment proposals. The MPSs, who were recruited on the local job market, have played a crucial role in forging links with enterprising poor people and contributing to the dissemination and management of information among project beneficiaries.

Figure 4: Business Advisory Support Structure of RMEP

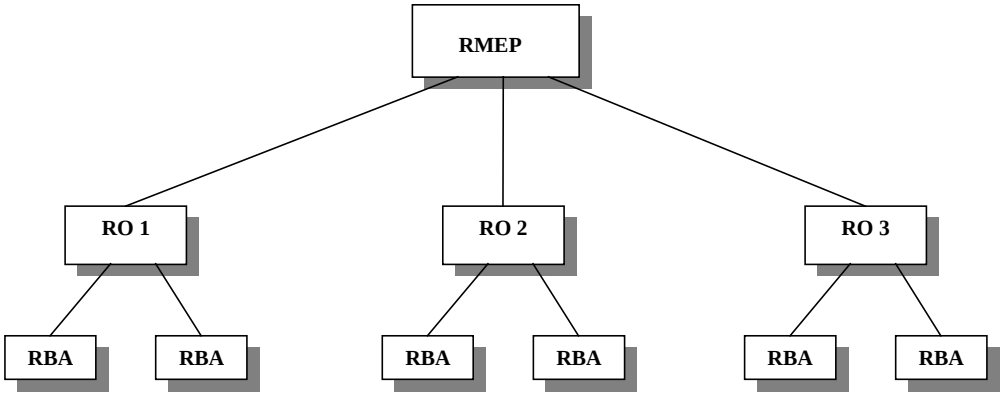

Source: RMEP appraisal report and mid-term review, May 2001.

2. The mid-term review of October 2000 recommended that the MPSs be trained so that they become fully-fledged RBAs capable of handling increased responsibility for follow-up and monitoring. RMEP's integrated approach was also based on a partnership agreement with *Crédit Mutuel du Sénégal (CMS),* which was one of the first Senegalese microfinance networks to provide credit to small and microentrepreneurs. A guarantee fund was originally established with CMS in order to leverage its funding sources for micro and small-scale rural enterprises. CMS's relationship with RMEP has been strongly supported by the MPSs, who made an initial screening of business proposals. As of October 2001, some 832 small and microenterprises were being supported by the project (including consolidated MSEs), of which women managed 700 and 102 were small businesses managed by young entrepreneurs. These enterprises generated 1 795 jobs, or an average of 2.2 jobs per enterprise (including self-employment), and the estimated monthly incremental income was FCFA 110 000 (approximately USD 150).

APPENDIX II

BILATERAL DONORS INVOLVED IN THE MSE SECTOR

1. The **United States Agency for International Development (USAID)** has been one of the prime movers of MSE development inasmuch as it views such enterprises as contributing to the reduction of poverty, women's empowerment, agricultural development, democratization and economic growth, and, since the 1980s, it has helped to define their role and functioning. In financial terms, it has been the largest financier of MSE support initiatives, having provided USD 2 billion over the past 20 years for the development of microenterprises. In 1998 and 1999 alone, it provided more than USD 300 million. Research under USAID programmes led to the now generally accepted segmentation of what was previously known as the 'informal sector'. Support to financial services through United States-based private voluntary organizations has contributed greatly to the development of innovative microcredit/finance models and the strengthening of international technical support organizations such as *Acción Internacional* (International Action). New methodologies such as sub-sector analyses were developed and nationwide surveys of the MSE sector were undertaken in six countries of Africa and the Caribbean. Although USAID's primary focus is on microfinance development, it plans to expand support for BDS with a view to improving market access, technology and management skills, and remain active in the areas of institution-building and policy work. Types of MSE-related-programmes developed by USAID include: micro-enterprise best practices, which expanded the knowledge base of microenterprise support practices through action-research and publications; assessing the impact of micro-enterprise services, which worked on measuring the impact of microenterprise support programmes and developed tools for practitioners; programme for innovation in micro-enterprise, which cofinanced microenterprise projects; implementation grant programme, which provided grants to United States-based and international organizations providing financial and business development services; and micro-serve, which provided training and TA to missions and practitioners.

2. **Department for International Development (DFID) (United Kingdom).** Promoting MSEs is part of DFID's efforts to reduce poverty in urban and rural areas. Its support to MSE development falls under three headings: financial services, especially microfinance; support to BDS providers; and enabling the MSE institutional framework. Such support is seen as a continuing process aimed at enhancing the capacity of both private- and public-sector institutions dealing with MSEs, its rationale being that enhanced capacities lead to positive changes in enterprise practices, capacity and performance, and increase efficiency and economic growth thereby leading to higher incomes and employment. DFID intends to broaden the range of its activities in this field and to focus more on improving rural livelihoods, especially through promoting off-farm employment opportunities.

3. **The German Agency for Technical Cooperation (GTZ**) is one of the bilateral donors that are most involved in MSE development. As a technical assistance institution, GTZ is well equipped to provide BDS, particularly training. One of GTZ's better-known programmes for MSE promotion is the competency-based economies through formation of enterprise training programme, which seeks to empower small entrepreneurs with a range of business-related techniques so that they may compete more effectively in the market place. A recent GTZ intervention in Sri Lanka offered a range of BDS to potential entrepreneurs, including preparation of business plans, links with financial services, training for business start-up or expansion, business-related information, consultancy services, career guidance, and job matching for employment seekers. GTZ provides services on a commercial basis with a view to creating a sustainable institutional structure for MSE promotion. The primary institution involved is the Central Province Enterprise Centre, a private company owned by seven MSE-support organizations. Another example is the Informal Sector Training and Resource Network (ISTARN) based in Masvingo, Zimbabwe. ISTARN's activities include: (i) assistance to potential entrepreneurs in establishing themselves in self-employment, including one-year credit for tools; (ii) a small business advisory programme to help clients identify their problems and track business performance; (iii) promotion of MSE trade associations for purchasing raw material wholesale and

reselling it to members at competitive prices; and (iv) promotion of intermediary marketing operations in specific sub-sectors. Since 2001, GTZ has been working on the elaboration of its corporate policy on the rural non-farm economy (RNFE).

4. The **Canadian International Development Agency (CIDA)** supports both microfinance and microenterprise activities to promote sustainable development and reduce poverty in developing countries. In 1998, some USD 47 million was spent on 80 projects in 43 countries of Africa, Middle East, Latin America, Asia and Central/Eastern Europe. Almost half of these funds were allocated to MSE projects in Latin America. CIDA's interventions related to MSEs are directed at creating a more enabling environment; building up institutional capacity; providing direct support; and establishing business links. An interesting example of CIDA support in developing rural enterprise through business links is its collaboration with the Bata Company in Thailand, where it is involved in the installation of genuinely rural factories at which 400 villagers are producing high-quality shoes. The technology, training and quality control aspects are supported by Bata and a local NGO. Many of the workers are women who have returned from the cities (reverse migration). CIDA finances other joint ventures between Canadian firms and MSEs in Chile and Malaysia and has set up the CanAsian Businesswomen's Network. The International Development Research Centre based in Ontario with CIDA funding is also active in promoting both MSEs and medium-sized enterprises. Ongoing research activities led by CIDA in Africa, Asia and Latin America place considerable emphasis on the importance of BDS (training, management, marketing and technology), with special focus on strategies to extend the outreach of support services to segments of the MSE sector that are difficult to serve (e.g. microentrepreneurs and women).

5. **Ministry of Foreign Affairs (MFA) and French Development Agency (AFD).** As core public aid providers, MFA[1] and AFD consider the development of local private-sector and entrepreneurial activities to be the backbone of economic development. Support to the private sector covers a whole spectrum of potential enterprise-related activities, e.g. from informal or semi-formal microenterprises to SMEs and modern private companies. This support generally aims at (i) establishing an institutional environment for entrepreneurs: increasing their competitiveness, improving quality standards and enhancing policy dialogue; (ii) upgrading the business skills of entrepreneurs; (iii) facilitating access to financial and non-financial services (commercial banks, MFIs) through support to interfacing institutions (business connection points (*guichets uniques,* business and microenterprise associations). Institutional and financial support-oriented action has concerned enterprise networks (the West Africa Enterprise Network and the Franco-African Chambers of Commerce Network) as a means of facilitating dialogue among regional policy- and decision-makers. MSE projects have been implemented in Senegal (Rural Microenterprise Project); in Burkina Faso (Microenterprise Support Office) and Madagascar (Financing and Development of Microenterprises).

6. Other institutions involved in the MSE sector include the International Cooperation Centre on Agrarian Research for Development (CIRAD) for small agribusiness and food processing and the Research Institute for Development, which focuses on the socio-economic aspects of MSE promotion.

[1] Ministry of Cooperation until December 1999.

APPENDIX III

MULTILATERAL DONORS INVOLVED IN THE MSE SECTOR[2]

1. **The World Bank** has for many years been engaged in the field of small-scale business operations, the role of the MSE sector in Africa and the requisite technology and training. It supports the development of MSEs in its client countries through: (i) policy and institutional reform; (ii) provision of information on MSEs; (iii) developing strategies to reduce the risks and transaction costs of lending to MSEs; (iv) developing markets for private-sector delivery of BDS; and (v) improving the performance of public-sector services to the MSE sector. The delivery of BDS to small businesses has taken a variety of forms. For instance, in Africa, the World Bank has financed projects that provide MSEs with technical training, improved work premises and a market for local builders (participation of artisans in construction works). Together with the International Labour Organization, World Bank chairs the Donor Committee on Small and Medium Enterprise, which is working on a market-driven strategy for the provision of BDS. It also provides institutional support for financial services and for promoting emerging and intermediate technologies and support for small business incubators. While the World Bank previously dealt with small business development under the umbrella of private-sector development, it has now formed a new department to promote the development of SMEs, merging its operations with the investment programmes of the International Finance Corporation. The Bank sees the following as key elements of its new strategy: selective use of direct investments and better use of intermediaries; creating and strengthening financial intermediaries; broadening the scope of TA to cover the specific needs of this category of client; results-oriented policy dialogue; and greater emphasis on information technology, training and capacity-building.

2. **The Inter-American Development Bank (IDB),** the major financier of MSE support projects and programmes in Latin America, approved projects for a total of USD 452 million in 1990-96. These projects are estimated to have reached 600 000 microentrepreneurs and created/strengthened more than 1 800 000 employment opportunities. In 1998, IDB approved an ambitious programme, Micro-2001, which raised its investment in the MSE sector to USD 500 million for 1997-2001. In addition to ongoing initiatives, Micro-2001 includes: a social entrepreneurship programme to promote the microenterprises of very poor people; and development of a rural finance strategy to extend the outreach of MSE finance in rural areas, especially for small-scale farmers. Other areas of IDB interest include training; institutional capacity-building for MSE development; promoting best practices through a microenterprise network; and advocacy on policy. In 1998, IDB approved funding for a total of USD 107 million for several microenterprise development programmes (an increase of 82% over 1997). These projects involve lending and TA for small businesses; national programmes for microenterprise promotion (in Bolivia and Peru); and 15 microenterprise projects channelled through its Multilateral Investment Fund. One of IDB's better-known microenterprise projects is the training voucher scheme now being implemented in Paraguay.

3. **The International Labour Organization** (ILO) was instrumental in highlighting the importance of the informal sector, beginning with its Employment Mission to Kenya in 1972. As a follow-up, it funded a large number of city studies and launched MSE-development actions in various countries. In line with its institutional structure, ILO has been active in various areas of MSE support: policy formulation; rural technologies; managerial and technical training; promotion of cooperatives and MSE associations; support for women entrepreneurs; and safety/health and social security within the informal sector. ILO has developed useful practical material for MSE support, e.g. handbooks on the strengthening of cooperatives; guidelines for analysing the potential of small-scale manufacturing and processing; food processing technologies (cereals mills, oil presses, meat processing); and packages of theoretical and practical workbooks/manuals on centre-based and out-reach training. ILO was one of the originators of the Farm Implements and Tools Programme, the objectives of which

[2] For simplification purposes, multilateral donors are understood as financial lending institutions (World Bank, Inter-American Development Bank, etc.) and United Nations organizations.

were to develop innovative, low-cost support services for MSEs, including rapid market appraisals and exchange visits. ILO is a major contributor to the debate on BDS. It also co-chairs the secretariat of the Donor Committee on Small and Medium Enterprise with the World Bank, and has been instrumental in organizing conferences on the subject of market-based BDS.

4. **United Nations Industrial Development Organization (UNIDO).** In view of its mandate to stimulate industrial development, UNIDO involvement has been more involved with formal SMEs than with the informal sector and microenterprises. However, following UNIDO's recent reorganization, MSE development was entrusted to its private sector development branch, which is responsible for small enterprise policy analysis, business centres and incubators, business information networks and the promotion of small enterprise networking. SMEs constitute the target group of the branch, whose interventions aim at promoting the graduation of small producers into larger and more formal units. The branch also has a small rural enterprise unit. UNIDO participates in sustainable livelihood projects funded by the United Nations Development Programme in China, Egypt, Ethiopia, Lesotho, Mozambique, Uganda, Viet Nam and Zambia, which support strategy formulation, capacity-building and training. UNIDO is frequently responsible for business services and technical training aspects. UNIDO's agroindustries and sectoral support branch focuses on larger-scale economic activities that focus on stimulating exports. The only microenterprises it deals with are those that have a proven market (e.g. honey and some types of food processing) through the provision of equipment, management training and marketing assistance. These projects are intended to demonstrate the types of commercial production that local producers should subsequently take over. UNIDO has also produced a number of technical manuals (e.g. on hammer mills, building materials) and has acquired experiences in the field of rural energy.

5. **The Food and Agriculture Organization of the United Nations** (FAO) has been increasingly involved in the production of good practices and transfer of expertise on improved marketing and post-harvest, value-added transformation technologies targeted to agricultural production. FAO's efforts are mainly oriented towards increasing the role of the agribusiness sector in the economy and developing micro, small-and medium-scale 'post-harvest' private enterprises and/or services (storage, marketing, processing and distribution, packaging and food quality standards, market information systems). As a provider of TA, the organization is also involved in the design of training programmes to strengthen knowledge dissemination and foster sustainability. Several FAO units are concerned with the production of enterprise-oriented knowledge and material, i.e. the Agricultural Support Systems Division, and particularly the Agricultural Management, Marketing and Rural Finance Service and the Agro Industries and Post-Harvest Management Service. Both services are responsible for marketing, processing and post-harvest technology transfer, and for the provision of training for small-scale agribusiness industries and enterprises.

6. Other units involved in this field of activity are the Animal Production Service (dairy and meat products) and the Fish Utilization and Marketing and Fishing Technology Services with regard to fish processing (fresh and smoked fish). Recent work on technology transfer and training includes research on improving operations such as drying, storage, dehulling, threshing and milling for cereals; the design of processing technologies; increasing the availability of edible oils to populations whose vegetable oil consumption is inadequate; and the provision of training in small-scale fruit and vegetable processing. In cooperation with GTZ and CIRAD, FAO has created *Inpho* - a specialized website dedicated to post-harvest knowledge and techniques (www.inpho.org).

ACTIVITIES DEVELOPED BY INTERNATIONAL NGOS IN THE MSE SECTOR

1. **Enterprise Works Worldwide**[3] was one of the first organizations to adopt a sub-sector approach to MSE, based on: technology adaptation and commercialization; improved access to raw materials; product and service development; market assessment and marketing activities; and business services (including common service facilities and business training). It supports institution-building activities to strengthen its partner organizations in Africa, Asia and Latin America. An example of its sub-sector approach is the support provided to alpaca farmers and fibre processors in Bolivia. This project was based on an analysis of the 'value chain' to identify the steps in production, processing and marketing that added value to the product. Division of the chain into its component parts identified bottlenecks and interventions that have potential for reaching large numbers of beneficiaries. Suitable interventions were designed to address the constraints at each stage.

2. **TechnoServe** is an international non-profit development organization with a specific focus on rural enterprise. Its objective is to help entrepreneurial people and men in poor rural areas of the developing world to build up businesses that create income, opportunity and economic growth for their families, communities and countries. TechnoServe considers MSE as the bottom line for economic development, and its strategy for generating economic growth in developing countries is based on a market-driven and business-oriented approach. Services provided by TechnoServe to micro and small rural entrepreneurs include management and marketing services, market research, market links, business plan development, financial and commercial links, supply-chain management, and operational consulting. TechnoServe projects are presently located in Central America (El Salvador, Honduras, Nicaragua and Peru) and Africa (Ghana, Kenya, Mozambique, United Republic of Tanzania and Uganda). It is also active in Poland, where it is running a Centre for Business Promotion and Entrepreneurship.

3. **The Intermediate Technology Development Group (ITDG)** has its origins in appropriate technology transfer. Its portfolio of activities concerns Africa, Asia and Latin America. ITDG projects aim to demonstrate technological innovation or alternative approaches to improving the performance of small producers and have an important element of research and experimentation. ITGD has relations with several organizations that concentrate on one particular sector (e.g. transport).

4. **Volunteers for International Technical Assistance (VITA)** has 15 years' experience with microenterprise development. Each VITA microenterprise support programme focuses on providing appropriate financial and business development services to disadvantaged and under-served populations. One of its priorities is to create and support legally registered institutions that rapidly move towards managerial and financial independence. VITA's country experience covers Belize, Benin, Chad, Guinea, Honduras, Mali, Republic of Moldova, Morocco and Ukraine. In Guinea, VITA is managing PRIDE/Finance, a microenterprise finance institution initiated in 1993. PRIDE/Finance's 16-branch network offers both group and individual loans to SMEs. It currently has 10 000 outstanding loans worth USD1.2 million.

5. VITA is also working to improve the conditions for MSE development in Guinea's rural areas. Working with Winrock, PRIDE/Formation and other Guinean institutions, VITA is helping MSEs to access demand-driven business advisory services such as business planning and product and market development. VITA is helping to create a network of autonomous rural savings and credit associations and has established three enterprise development centres.

[3] Formerly Appropriate Technology International

6. **Société d'Investissement et de Développement International (SIDI).** The declared objective of this French NGO is to support MSEs in order to promote local initiatives and employment in disadvantaged areas. To this end, SIDI has developed a holistic approach that combines MSE financial and non-financial services, especially training and capacity-building. Since its creation in 1983, SIDI has developed technical and financial partnerships in more than 25 countries. Through its network of affiliates and local partners, the cumulative amount of loans to MSEs reached USD 200 million in 2001.

APPENDIX V

IFAD'S ACTIVE PORTFOLIO OF PROJECTS WITH RURAL MICRO-ENTERPRISES COMPONENTS
January 2002
(USD million)

ASIA AND THE PACIFIC

Country	Project Name	IFAD Loan	IFAD Rural Enterprise Component
Bangladesh	Third Rural Infrastructure Development Project	11.7	2.4
China	Northeast Sichuan and Qinghai/Haidong Integrated Agricultural Development Project	27.9	22.3
India	Andhra Pradesh Participatory Tribal Development Project	26.7	0.7
India	North Eastern Region Community Resource Management Project for Upland Areas	22.9	1.2
India	Livelihood Security Project for Earthquake-Affected Rural Households. in Gujarat	15.0	1.6
India	Maharashtra Rural Credit Project	29.2	1.1
India	Mewat Area Development Project	15.0	1.9
India	Rural Women's Development and Empowerment Project	19.2	4.5
Laos	Northern Sayabouri Rural Development Project	7.3	0.6
Nepal	Hills Leasehold Forestry and Forage Development Project	7.8	1.4
Pakistan	Neelum and Jhelum Valleys Community Development Project	15.8	1.4
Pakistan	Dir Area Support Project	16.5	1.0
Pakistan	Barani Village Development Project	15.3	0.2
Philippines	Rural Micro-enterprise Finance Project	14.7	14.7
Philippines	Western Mindanao Community Initiatives Project	15.5	4.3
Sri Lanka	North-Central Province Participatory Rural Development Project	8.5	0.3
Sri Lanka	Matale Regional Economic Advancement Project	11.7	1.8
Viet Nam	Ha Giang Development Project for Ethnic Minorities	12.5	0.7
	Total Projects for Asia and the Pacific	**293.2**	**62.1**

LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN

Country	Project Name	IFAD Loan	IFAD Rural Enterprise Component
Bolivia	Management of Natural Resources in the Chaco and High Valley Regions Project	12.0	0.2
Brazil	Low-income Family Support Project in the Semi-arid Region of Sergipe State	11.7	1.8
Brazil	Community Development Project for the Rio Gaviao Region	20.1	1.3
Colombia	Rural Micro-enterprise Development Project	16.0	16.0
Dominica	Rural Enterprise Project	2.6	2.6
El Salvador	Rural Development Project for the Central Region	11.7	0.5
El Salvador	Reconstruction and Rural Modernization Programme	20.0	3.7
Grenada	Rural Enterprise Project	4.2	4.2
Guatemala	Programme for Rural Development and Reconstruction in the Quiché Department	15.0	1.5
Guatemala	Rural Development Programme for Las Verapaces	15.0	0.5
Mexico	Rural Development Project for Rubber-Producing Regions of Mexico	25.0	2.5

Nicaragua	Technical Assistance Fund Programme for the Departments of León, Chinandega and Managua	14.0	2.1
Panama	Sustainable Agricultural Development and Environmental Protection Project for the Darien	7.9	1.5
Peru	Development of the Puno-Cuzco Corridor Project	19.0	19.0
Saint Lucia	Rural Enterprise Project	2.2	2.2
Uruguay	National Smallholder Support Programme – Phase II	14.0	1.2
	Total Projects for Latin America and the Caribbean	**210.4**	**60.8**

WESTERN AND CENTRAL AFRICA

Country	Project Name	IFAD Loan	IFAD RE Component
Benin	Income-Generating Activities Project	12.0	4.0
Benin	Microfinance and Marketing Project	12.2	2.6
Benin	Participatory Artisanal Fisheries Development Support Programme	10.0	0.1
Burkina Faso	Rural Microenterprise Support Project	9.4	9.4
Ghana	Rural Enterprise Project	9.3	9.3
Mauritania	Poverty Reduction Project in Aftout South and Karakoro	11.3	0.3
Senegal	Rural Micro-enterprises Project	7.3	7.3
	Total Projects for Western and Central Africa	**71.5**	**33.0**

EASTERN AND SOUTHERN AFRICA

Country	Project Name	IFAD Loan	IFAD RE Component
Comoros	Support to Economic Grass Roots Initiatives Project	3.5	1.6
Ethiopia	Southern Region Cooperatives Development and Credit Project	17.5	0.2
Lesotho	Rural Finance and Enterprise Support Project	4.1	1.9
Mauritius	Rural Diversification Programme	8.7	1.9
Mozambique	Niassa Agricultural Development Project	12.4	0.8
Mozambique	PAMA Support Project	22.8	6.7
Rwanda	Rural Small and Micro-enterprise Promotion Project	5.4	5.4
Tanzania, United Republic of	Agricultural Marketing Systems Development Programme	16.4	10.2
Uganda	Area-Based Agricultural Modernization Programme	13.2	1.6
Zambia	Smallholder Enterprise and Marketing Programme	16.0	7.0
	Total Projects for Eastern and Southern Africa	**120.0**	**37.2**

NEAR EAST AND NORTH AFRICA

Country	Project Name	IFAD Loan	IFAD RE Component
Albania	Norhteastern Districts Rural Development Project	11.6	1.9
Albania	Small-scale Irrigation Rehabilitation Project	9.0	2.8
Albania	Mountain Areas Development Programme	13.6	5.0
Armenia	Agricultural Services Project	15.5	1.0
Azerbaijan	Farm Privatization Project	9.3	0.5
Georgia	Agricultural Development Project	6.5	2.4
Jordan	Agricultural Resource Management Project in the Governorates of Karak and Tafila	12.8	1.5

Jordan	Yarmouk Agricultural Resources Development Project	10.1	5.4
Lebanon	Irrigation Rehabilitation and Modernization Project	9.9	0.54
Morocco	Rural Development Project for Taourirt – Taforalt	19.5	0.8
Morocco	Rural Development Project in the Mountain Zones of Al-Haouz Province	18.0	0.3
Republic of Moldova	Rural Finance and Small Enterprise Development Project	8.0	8.0
Romania	Apuseni Development Project	16.4	15.0
Sudan	White Nile Agricultural Services Project	10.7	0.3
Sudan	South Kordofan Rural Development Programme	18.0	0.5
Syria	Coastal/Midlands Agricultural Development Project	20.4	1.0
Syria	Jebel Al Hoss Agricultural Development Project	11.9	0.39
The Former Yugoslav Republic of Macedonia	Southern and Eastern Regions Rural Rehabilitation Project	8.1	8.1
	Total Projects for Near East and North Africa	**229.3**	**55.4**
	GRAND TOTAL	**899.3**	**248.5**